

نظم الإدارة في مصر منذ الفتح الإسلامي حتى نهاية العصر المملوكي

(الحلقة الأولى)



دكتور إبراهيم إبراهيم عامر
استاذ الآثار والمآثور والحضارة الإسلامية
والمتاحف والإرشاد السياحي والمتحف
وخبير باليونيسكو

ولولا تنظيمهم الإداري ما أعدوا الجيوش وحققوا الانتصارات والامبراطوريات، وما عقدوا المعاهدات السياسية، والصفقات التجارية التي أوردتها لنا النقوش وأوراق البردي. كما توجد كثير من الشواهد والدلائل التي تشير إلى وجود إدارات فاعلة وجيدة في العديد من الحضارات القديمة (السومرية، والآشورية، والبابلية والصينية والهندية والأتكا اليونانية والرومانية والبيزنطية والإسلامية)، التي غزا بعضها أجزاء كبيرة من العالم وسيطرت عليها فتوات زمنية مختلفة، سابقين بذلك الإدارات الحديثة بألاف السنين وهو ما يصعب حدوثه بدون وجود أساس إداري يستند إلى إجراءات وقوانين وأساليب محددة تدعم وجودهم وتفوقهم. وإذا ما نظرنا إلى الإدارات الحديثة، نجد أن السعى إلى رصد ودراسة الإدارة والأبحاث المرتبطة بها، والمحاولات التي استهدفت توضيح أسسها العلمية، ترجع إلى القرن الثامن عشر الميلادي (الثاني عشر الميلادي) تقريباً. وكان ذلك على أثر إختراع الآلات المختلفة وتطور وسائل النقل، التي فتحت أسواق جديدة أمام المنتجين والتحول من الإنتاج الأسري إلى المصانع الكبيرة، مما أوجد مشكلات وتعقيدات وخلافات تطلبت ضرورة إيجاد حلول علمية وعملية حتى يمكن التغلب عليها، بما يحقق الزيادة الإنتاجية من خلال اتباع الطريقة المثلى في الأداء للحد من ضياع الجهد والوقت والمواد. وفي هذا العدد وأعداد أخرى نألية سوف نتناول في حلقات الحديث عن نظم الإدارة في مصر منذ الفتح الإسلامي حتى

تقديم:

للإدارة أهميتها منذ العصور البشرية الأولى، حيث احتاج الأفراد للتجمع معاً لتنظيم وإدارة شئونهم لإنجاز أهداف معينة، مثل الحماية والدفاع عن النفس وجمع الطعام وبناء المسكن. وهذا ما سجلته لنا المخريشات والنقوش التي وجدت على جدران الكهوف الخاصة بالإنسان البدائي الأول، وما سجلته لنا الرسوم والنقوش على جدران المقابر والمعابد المصرية القديمة، مما يدل على معرفة أجدادنا الفراعين بالفكر الإداري. فقد كانت مصر القديمة منذ أن وحدها الملك مينا مقسمة إلى مقاطعات (أقاليم)، لكل منها حاكم مسئول أمام الفرعون (الملك) ومفوض منه في السلطات المحلية، التي تسهل وتيسر له وتعينه على إنجاز المطلوب منه من مهام وأعمال تتعلق بمقاطعته. أي أن أساليب الإدارة كانت معروفة ومعمول بها منذ ما يزيد على سبعة آلاف عام، والنقوش والرسوم التي تزين مقبرة أوناس (أونيس) بسقارة التي تعود للأسرة الخامسة الفرعونية، وجدران معبد الكرنك بالأقصر الذي يعود للأسرة الثامنة عشرة... وغيرهما تبين تفاصيل مظاهر الحياة اليومية في مصر القديمة. وهي تدل على تقدم الفكر الإداري لدى المصري القديم، وأنه لولا قدرتهم وفهمهم التنظيمي والإداري القوي ما استطاعوا بناء الأهرام والمعابد والمقابر، حيث يتطلب بناءها تخطيط وتنظيم لإطعام وإسكان الآلاف من الرجال لفترات زمنية قد تطول أو تقصر حسب مدد البناء اللازمة للتشييد.

نهاية العصر المملوكي، لكي نقف على ما كان عليه أجدادنا من فكر إداري يمكن الاستفادة منه (إن أمكن ذلك) في عالمنا اليوم، إذ لاشك أن الإدارة من الأمور الهامة واللازمة لجميع الأعمال والأنشطة مهما اختلفت وتنوعت مجالاتها، مما يساهم في النهوض بالمجتمع وتقدمه.

نظام الحكم والإدارة منذ الفتح حتى نهاية العصر الإخشيدى
من المعلوم أن الإسلام وضع الأسس العامة للدولة، ولم يتعرض في كثير من الأحوال للتفاصيل، وكان من جراء ذلك أن تطورت نظم الحكم والإدارة والتشريع في الدولة الإسلامية الكبرى، حسب الظروف التاريخية ومقتضيات المجتمع وتقاليده الأم التي دخلها الإسلام، ولكن في إطار وأحكام الإسلام ومبادئه الأساسية.

ومن ثم حظيت الحضارة الإسلامية بنظم ووظائف ومراسيم تطورت إلى درجة رفيعة من الدقة والتنسيق والتفريع، ومن أهم هذه النظم وأكثرها شمولاً الخلافة والإمارة والوزارة وإدارة الدواوين والقضاء والجيش.

الإمارة:

وسوف يكون حديثنا هنا أولاً عن الإمارة حيث لم تصبح بمصر خلافة إلا منذ العصر الفاطمي، وهذا سوف يجيء الحديث عنه فيما بعد. والأمير هو ذو الأمر أو المتسلط. وتستخدم هذه اللفظة كأسم وظيفة أو للدلالة على طبقة أو رتبة أو كلقب فخري.

ومن حيث استخدام اللفظة كأسم وظيفة بمعنى الوالي فقد عرفت عند العرب قبل الإسلام واستخدمت أيضاً في صدر الإسلام حيث كان نظام الحكم الإسلامي يقتضي أن يلي أمور المسلمين والى أعلى هو الخليفة الذي له حق الطاعة على الأمة كلها، وكانت الدولة الإسلامية تنقسم إلى أقطار أو ولايات يولى عليها ولاية يستمدون سلطانهم من الخليفة ويتبعونه، وقد ظل هذا النظام سائداً في الدولة الإسلامية زمن الخلفاء الراشدين والدولة الأموية والدولة العباسية، التي كانت تنقسم إلى عدة ولايات كان يولى على كل منها وال، ومنها ولاية مصر.

وكان الاسم الرسمي لكل من يلي هذه الولايات هو أمير، وقد استخدم لقب (الأمير) للولاية في جميع الأقطار الإسلامية، سواء أكانوا خاضعين للخلافة خضوعاً فعلياً أو اسمياً، أم كانوا مستقلين عنها. وكذلك أطلق على الوالي الذي كان يستولى على ولايته عنوة (وفي الفترات المتأخرة أطلق على الوالي اسم الملك أو السلطان وأسماء أخرى).

وقد أفاض الكتاب أمثال الماوردي في كتابه الأحكام السلطانية، والقلقشندي في كتابه صبح الأعشى في صناعة

الإنشاء، في الكلام عن الأمير وواجباته وشروطه ومهامه أحياناً من الناحية النظرية أو الفقهية، وأحياناً أخرى وصفاً لما هو كائن فعلاً فقسّموا الإمارة إلى نوعين: إمارة خاصة وإمارة عامة. والإمارة الخاصة هي أن يقتصر فيها إشراف الأمير على تدبير الجيش وسياسة الشعب وحماية الولاية في حدود معينة، فقد لا يكون له حق الإشراف على القضاء أو المال أو إمارة الصلاة إذ قد يعين لها الخليفة مشرفين مستقلين عن الأمير (الوالي)، وكانت الإمارات الخاصة قليلة أثناء الخلافة العباسية.

أما الإمارة العامة فهي تنقسم إلى نوعين: أولهما إمارة استكفاء وهي التي تنعقد عن اختيار الخليفة وتفويض منه، وثانيهما إمارة استيلاء وهي تنعقد عن اضطراب بأن يستولى الوالي على الولاية بالقوة بحيث يضطر الخليفة إلى الاعتراف به.

ومهمة الأمير في كلتا الحالتين هي النظر في أمور الدين في ولايته ولاسيما الصلاة وإمامتها، والإدارة والسياسة والحكم والدفاع وإعداد الجيش وقيادته، والحكم والقضاء، وتدبير الأموال. وينيب الأمير بطبيعة الحال من يقوم عنه بأداء هذه الأعمال، وفي حالة تبعية الأمير للخلافة تبعية حقيقية، قد يتفرد بالإدارة المالية موظف مستقل عنه يكون مسئولاً مسئولية مباشرة أمام الخليفة يسمى عامل بيت المال أو صاحب الخراج.

وجرت العادة أن يقيم الأمير (الوالي) في قصر بجوار المسجد الجامع (المسجد الكبير) يسمى دار الإمارة، وكان الأمراء يسكنون (ينقشون) أسمائهم على العملة (النقود) بالإضافة إلى اسم الخليفة، وكذلك على الطراز (النسيج). وظل لقب الأمير يطلق على ولاه الأسر التي استقلت بولاياتها مثل الطولونيون والإخشيديين في مصر.

الدواوين:

كانت الإدارة الحكومية في الدولة الإسلامية موزعة على عدد من الدواوين سواء في عاصمة الخلافة أو في الولايات ومن بينها مصر حيث وجدت دواوين إقليمية. ولابد لنا أن نتعرف أولاً على كلمة ديوان التي تشيع اليوم بين العامة والخاصة دون أن يعرفوا معناها أو مدلولها. فهو اسم للموضع الذي يجلس (يوضع) فيه الكتاب أو السجل أو دفتر الذي تسطر فيه البيانات المختلفة.

ويشير الأصل اللغوي لكلمة ديوان وجمعها دواوين بعض الخلاف، إذ يميل سيبويه إلى أن اللفظة عربية إذ يقال دونه بمعنى أثبته في حين يرى قتيبة كما ورد في كتاب عيون الأخبار أنها كلمة فارسية الأصل عريت وصارت ضمن مصطلحات والفاظ اللغة العربية وقد قيل في معناها

بالفارسية «اسم للشياطين»، إذ كان يقال للكتاب والحساب في الفارسية ديوان أى شياطين لحذفهم بالأمور ووقوفهم على الجلى والواضح منها والخفى لما شذ وتفرق، وإطلاعهم على ما قرب وبعد، ثم سعى مكان جلوسهم بأسمهم فقيل «ديوان».

وقيل أيضاً في تسمية الديوان ديواناً، أن كسرى^(١) اطلع ذات يوم على كتاب ديوانه في مكانا لهم وهم يحسبون مع انفسهم فقال «ديوانه» أى مجانين فسمى موضعهم بهذا الاسم، ثم حذفت الهاء من آخره تخفيفاً لكثرة الاستعمال فقيل ديوان^(٢) ثم نقل الاسم إلى كتاب الأعمال أو سجلها الذى يتضمن القوانين والحسابات، فالديوانين إذن: هى دور الحكومة بما تحويه من سجلات لحفظ ما يتعلق بحقوق الدولة من الاعمال والاموال ومن يقوم بها من الجيوش والعمال.

ومما هو جدير بالذكر انه لم يكن على عهد رسول الله ﷺ ولا عهد خليفته أبى بكر الصديق دواوين، ولكن عندما تولى الخليفة عمر بن الخطاب الخلافة كانت هناك ضرورة ملحة لإنشاء الدواوين نظراً لاتساع رقعة الدولة الإسلامية، فكثرت الأموال وكان هناك دواعى لحصرها وجذبها لعطاءات الجند والصرف منها على مناحي الدولة الأخرى، فكان الخليفة عمر رضى الله عنه أول من وضع الدواوين فى الدولة الإسلامية، ويبدو أن الديوان عرف فى الدولة الإسلامية أولاً بمعنى السجل أى سجل إيرادات الدولة ومصروفاتها وأسماء المسلمين واعطياتهم. وظلت اللغة التى يكتب بها فى ديوان كل ولاية هى اللغة السائدة فيها، فعلى بلاد فارس كانت اللغة الفارسية «البهلوية أو الفهلوية»، وفى الشام اللغة الرومية، وفى مصر اللغة القبطية، إلى أن أمر الخليفة الأموى عبد الملك ابن مروان بتعريب الدواوين وكان لهذا اثره فى نشر اللغة العربية.

وجرت العادة أن يكون مكان «مقر» الديوان بالمسجد الجامع «الجامع الكبير» فى العاصمة ثم نقلت الدواوين من الجامع إلى دار الإمارة أو دار الوزير أو القصر أو الى دار كانت تسمى بدار الملك فى العصر الفاطمى، وفى عهد الخليفة المقتدر العباسى «٢٩٥ - ٣٢٠هـ / ٩٠٧ - ٩٣٢م» كانت الدواوين تعلق فى دار الخلافة «أى فى بغداد» يومى الجمعة والثلاثاء.

هذا وقد كثرت الدواوين كثرة كبيرة فى الدولة الإسلامية

وتنوعت، وذلك نظراً لما وصلت إليه أنظمة الدولة من تنميق وتفرع وتخصص حتى انه امكن حصرها من خلال ما وصلنا فى بطون المصادر التاريخية قبل «١٠٢» مائة واثنين ديواناً. ومن الملاحظ انه ربما ابطال بعضها فى وقت من الاوقات وربما استمر بعضها الآخر، وكان لكل من هذه

الدواوين مهماته الخاصة وتقاليده وانظمته. وكان لهذه الدواوين رؤساء يسمون اصحاب الدواوين، وكانت تختلف درجاتهم ومراتبهم بحسب أهمية دواوينهم وأحياناً بحسب نفوذهم.

وكان بكل ديوان كتاب وخزان وبوابون وأعاون، وكان الديوان يزود بالصحف والقراطيس «الاوراق» وكانت الازراق «المرتببات» تطلق وتوزع فى الاسبوع الأول من كل شهر، وكانت وظائف الدواوين قاصرة على الاحرار.

وفى القرن «٣هـ / ٩م» طور كتاب الدواوين نظاماً خاصاً بمراسم «شكل» الكتابة من حيث تزويد المكاتبات بالأدعية والالقباب، وبدأ ذلك على نطاق ضيق ثم اخذ يزداد الاكثار من التكلف ويوضع له القواعد. وصارت الالقباب مما يتهاقت عليه كبار رجال الدولة، وكان ذلك من سلطة الخليفة وكان الخلفاء وجدوا فى ذلك تعريضاً لهم عن سلطتهم المفقودة بعد أن ضاعت هيبتهم. ويقول فى ذلك ابوبكر محمد بن العباس الخوارزمي:

مالى رايت بنى العباس قد فتحوا

من الكنى ومن الالقباب ابواباً

ولقبوا رجلاً لو عاش اولهم

ما كان يرضى به للعيش بواباً

قل الدراهم فى كفى خليفتنا

هذا فانفق فى الاقوام القباب

وقد صار وضع هذه القواعد والمراسيم واختيار الالقباب من اختصاص ديوان الرسائل.

بعد هذا العرض السريع سوف يكون حديثنا التالى عن أهم الدواوين التى كانت لها دور فى مصر الإسلامية من الفتح حتى نهاية العصر الاخشيدى.

الهوامش:

(١) كسرى: لقب كان يطلق على حكام بلاد فارس

قبل الاسلام، مثلما كان يطلق على حكام بيزنطة

اسم قيصر.

(٢) كلمة ديوان ذكرتها المصادر الفارسية ومعناها مجنون

أو مجذوب أو ابله.

نظم الإدارة في مصر منذ الفتح الإسلامي حتى نهاية العصر المملوكي

(الحلقة الثانية)

أول من سجل أسماء الجند وحدد أعطياتهم «مرتباتهم» في ديوان خاص بهم، وأطلق على هذه الديوان فيما بعد **ديوان الجند**، ثم سمي **ديوان الجند والشاكرية** ليشمل الاتباع من الجند الأتراك والفرس في العهد العباسي.

وقد ظل العنصر الغالب في الجند في عصر الخلفاء الراشدين والعصر الأموي من العرب، وبدأ في العصر الأموي يتكون جيش أشبه بالجيش النظامي كانت قواته حرس الخليفة، وكان الجيش المقيم في دمشق يتألف من أهل الشام العرب الذين استقروا في الشام، ومن المعتقد أن الأمويين كانوا يعتمدون في إمداد جيشهم بالعناصر من بدو صحراء الشام، وربما كان من أهم الأهداف لبناء تصورهم في بادية الشام «مثل قصر المشتى وقصير عمرة وخربة المفجر.. وغيرها» وإقامتهم فيها فترة من الوقت كل عام الصيد والتريض وتجنيد عناصر جديدة من البدو^(٣) وكانت البصرة والكوفة مركزين للتجنيد في جيش الولايات الشرقية «إيران والعراق وخرسان...».

وقد استمر الجند طوال العصر الأموي يحصلون على أعطياتهم «مرتباتهم» ومما يذكر أن الخليفة الأموي يزيد الثالث «١٢٦هـ/ ٧٤٤م» أنقص الأعطيات فسمى يزيد الناقص. وفي العصر العباسي «خاصة في أوله» ظل الحال كما كان عليه زمن الأمويين، حيث كان الجند يأخذون أجورهم على هيئة عطيات وكان راتب الجندي من المشاه في عهد أبي عبد الله السفاح أول خليفة عباسي نحو «٩٦٠» درهما في السنة علاوة على الطعام والمخصصات، وللفارس ضعف ذلك، وفي زمن الخليفة المأمون صار راتب الجندي من المشاة «٢٤٠» درهما والفارس ضعف ذلك، وظل الجند يأخذون أجورهم على هيئة مرتبات من خزانة الدولة «بيت مال المسلمين» حتى كان عهد الخليفة المقتدر العباسي «٢٩٥ - ٣٢٠هـ/ ٩٠٧ - ٩٣٢م» الذي



دكتور/ إبراهيم إبراهيم عامر
استاذ الآثار والفنون والحضارة الإسلامية
والمتاحف والإرشاد السياحي والمتحف
وخبير باليونيسكو

تناولنا في الحلقة الأولى تقديم للإدارة في العالم القديم، واتبعنا ذلك بالحديث عن تطور نظم الحكم والإدارة في الدولة الإسلامية في العصور الوسطى، وذكرنا بهذا الصدد الإمارة ونشأتها في الدولة الإسلامية، وقدمنا لنظم الإدارة المتمثلة في الدواوين بتعريف كلمة ديوان ومدلولها اللغوي كاسم وظيفة وأسم مكان، حتى بلغت أوجها وصارت لها القواعد والمراسيم التي تصدر بها.

وفي هذه الحلقة سوف نتناول الحديث عن أهم

الدواوين التي كانت في مصر الإسلامية، منذ الفتح العربي الإسلامي حتى نهاية العصر الأخشيدي، أي فيما بين عامي «٢١ - ٣٥٨هـ/ ٦٤٠ - ٩٦٩م» قبل أن تقوم في مصر الخلافة الفاطمية، مع ربطها «أي الدواوين» بأصولها

الأولى في عهد الخلفاء الراشدين في المدينة المنورة، ومقر الخلافة في كل من دمشق عاصمة الدولة الأموية وبغداد عاصمة الدولة العباسية إذا لزم الأمر ذلك للإيضاح.

أولاً: النظام الحربي وديوان الجند:

لقد كان جميع المسلمين القادرين في عهد النبي ﷺ والخلفاء الراشدين أفراداً في الجيش، فكان إذا دعى للجهاد خرج كل قادر على حمل السلاح وربما أصر بعض الصبيان على الخروج من باب الحمية والحرب في سبيل الله، وقد يصحب الجيش بعض المتحمسات من النساء المؤمنات لخدمة الجند أو تريضهم وتضميد جراحهم وإعداد الطعام لهم، وربما لحمل السلاح إذا لزم الأمر، وكان النبي ﷺ والخلفاء الراشدون من بعده يولون لكل حملة أميراً وربما جعل للأمير نائب يحل محله عند الضرورة مثملاً فعل في معركة مؤتة^(١).

ومن هنا كان يفرض لجميع المحاربين المجاهدين عطاءات، وقد قدر عمر بن الخطاب عطاءات، المسلمين على أساس القرابة من النبي ﷺ ثم الفضائل الذاتية^(٢)، وكان عمر «رضى الله عنه»

وزع البلدان بين العمال والقواد على أن يدفعوا أرزاق الجيش من موارد بيوت المال المحلية ومن ذلك مصر.

وفي العصر العباسي عندما صار البويهيون يسيطرون على الخلفاء وصارت لهم أمور الحكم «٣٢٣-٤٤٠هـ/٩٣٤-١٠٤٨م»، أصبحت الأرض تعطى أرزاقاً للجنود بدلاً من المال النقدي، وكان ذلك تمهيداً لنظام الإقطاع الذي استقر أمره في عصر السلاجقة الذين صارت لهم أمور الحكم والسيطرة على شئون الخلافة بعد البويهيين. إذ فوض نظام الملك «ت ٤٨٥ هـ/١٠٩٢م» للجنود الإقطاعات، فصار الجنود يقطعون الأراضي ويأخذون مغلها «ريعها» كأجر على أن يؤدوا جزءاً من الإيراد للدولة.

ويزعم البعض أن هذا النظام كان عاملاً مهماً في عمارة الأرض نظراً لإعتناء مقتطعيها بأمرها، وقد زاد نورالدين مسعود حاكم الموصل فيما بعد على ذلك بأن جعل الإقطاع يورث، مما أدى إلى زيادة حماس الجنود في الحرب.

وكانت وحدة الجيش الأموي تتكون من خمسة أجزاء هي «القلب والميمنة والميسرة والطليعة والساقة»، وكان الجيش يحارب على هيئة صفوف متراسة، تحقيقاً لقوله تعالى:

﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَانَهُمْ بِنَانٍ مَرصُوفٍ﴾

واستحدث مروان بن محمد آخر الخلفاء الأمويين تنظيمًا جديدًا هو الكرديوس وهو عبارة عن تقسيم الجيش إلى وحدات أو كتل صغيرة متراسة من الجنود «سراي أو كتائب».

وكان الجنود ينقسمون إلى مشاة وفرسان «خيالة» وأباله «أي المحاربين على ظهور الإبل»، وكانت الإبل تستخدم أيضاً في حمل الأدوات الحربية المختلفة مثل «المنجانيقان والمراكب.. وغيرها» مفككة ثم تجمع وتركب عند اللزوم. وكان للأمويين أسطول بحري قوى ألقى الرعب في قلوب أعدائهم من البيزنطيين^(٤).

وفي العصر العباسي قام الجيش على الجنود التي جندها أبو مسلم الخراساني وقام بها للقضاء على الأمويين وكانت من الخراسانيين «نسبة إلى خراسان التي تمثل شرق إيران وأفغانستان»، ومن العرب المؤيدين لبنى هاشم، وكانوا في أول الأمر عبارة عن جماعات لها زعمائها مقسمة حسب القبائل والمقاطعات.

ثم أخذ الجيش يتحدد فانقسم إلى قسمين هما المرتزقة والمتطوعة.. والمرتزقة هم أصحاب الاعطيات الدائمة أو المرتبات الثابتة، أما المتطوعة فكانت أجورهم تمنح حسب خدماتهم العسكرية فقط، وذلك بالإضافة إلى حرس الخليفة وكانوا أكثر تميزاً من سواهم من حيث المرتب والمظهر والسلاح.

وكان الجيش العباسي يتألف في أول الأمر كما سبق ذكره بصفة أساسية من الخراسانية، وكان منهم حرس الخليفة، ومن العرب ومن يلتحق بهم من مواليتهم «أتباعهم». وكان العرب من المضريه، وهم عرب الشمال، ومن اليمن وهم عرب الجنوب. ولم يلبث أن أخذ نفوذ العرب في الأضمحلال وغلب العنصر

الفارسي، ثم دخل العنصر التركي الجيش في عهد الخليفة المعتصم وصارت لهم السيطرة والغلبة بعد ذلك.

ومنذ بدء تنظيم الجيش الإسلامي تنظيمًا محددًا قسم الجنود إلى عشرات ومئات وألوف وعشرات الألوف، وأطلق على رؤساء الوحدات المختلفة ألقاب خاصة:

«رتب»: فكان قائد العشرة «الفصيلة» يسمى عريفًا، وقائد الخمسين «سرية» يسمى نقيبًا، ورئيس المائة «كتيبة» يسمى قائدًا. أما رئيس الجيش أو قائده فكان يسمى أميرًا، وقد عرف لقب «أمير» بهذه الدلالة عند العرب قبل الإسلام، وظل بهذا المعنى في الإسلام منذ عهد النبي ﷺ، فكان إذا جهز جيشاً جعل له أميراً «أي قائدًا» ورئيساً، وكذلك كان شأن الخلفاء الراشدين والأمويين والعباسيين وغيرهم^(٥).

وقد عرفت ألقاب أخرى كثيرة في الجيش العباسي في العصور المختلفة، ومن هذه الألقاب «قائد الثغر» الذي عرف منذ إنشاء الثغور «نقاط المراقبة على الحدود بين الدولة الإسلامية وأعدائها»^(٦)، ولقب «المقدم» الذي ظهر بمعنى القائد في الدولة الغزنوية وفي الدولة السلجوقية، وما خلفها من دول الأناطية، كما عرف أيضاً لقب «الاسفهلار» وهو لفظ مكون من «اسفه» الفارسية ومعناها المقدم أو الرائد، و«سلار» التركية ومعناها الجيش فيكون المعنى الإجمالي لها قائد الجيش. وقد نقل اللقب عن الفرس وشاع استعماله في عصر السلاجقة والأناطية^(٧).

ومن المرجح أنه في العصر السلجوقي صار يسمى أفراد الجيش العام بأسم العسكر، في حين كان يسمى أفراد الجيش المحلي باسم الجند، ويقال أن كلمة عسكر مأخوذة من كلمة «الشكر» الفارسية ومعناها جيش، وربما كانت تحريفاً عربياً للكلمة اللاتينية، ومعناها جيش.

كل ما سبق كان ينطبق على مصر طالما كانت في كنف الخلافة الراشدة أو تابعة للدولة الأموية والعباسية من بعدها، كونها كانت إحدى الولايات التابعة حتى وفي فترات الاستقلال الأسمى زمن حكم الطولونيين والأخشيديين.

وقد أنشئ أول ديوان للجند بمصر في عهد الخليفة عمر بن الخطاب «١٣-٢٣هـ/٦٢٤-٦٤٤م» زمن ولاية عمرو بن العاص، حيث كان يتم تدوين الجند فيه حسب القبائل التي ينتمون إليها، وأمام كل اسم ما رتب له ولأسرته من عطاء «راتب»، يغني الواحد عن الإشتغال بحرفة أخرى، ويعينه على التفرغ للجهاد.

وفي العصر الأموي «٤١-١٣٢هـ/٦٦١-٧٤٩م» بلغ الاهتمام بشئون ديوان الجند في مصر مبلغاً كبيراً، فقد اعتنى معاوية بن أبي سفيان «٤١-٦٠هـ/٦٦١-٦٧٩م» بإحصاء المسلمين، فجعل على كل قبيلة من قبائل العرب بمصر رجلاً يصبح كل يوم فيمر على المجالس فيقول: «هل ولد الليلة فيكم مولود، وهل نزل بكم نازل «أي ضيف»؟ فيقال ولد لفلان غلام، ولفلان جارية، فيكتب أسماءهم، ويقال نزل بهم رجل من أهل كذا بعياله فيسميه، فإذا فرغ من القبائل كلها أتى الديوان وكتب ذلك.

وقد اختلفت قيمة الراتب حسب العصور المختلفة، حيث تضاعفت رواتب الجند في أوائل العصر الأموي، ثم نقصت في آخره، ثم زادت في أوائل العصر العباسي، وتدرجت في النقصان حتى صارت في أيام الخليفة المأمون «١٩٨-٢١٨هـ/ ٨١٢-٨٢٣م» مائتين وأربعين درهماً للجندى في السنة فضلاً عن حصته في الغنائم، وذلك في حالة الغزو والحرب.

ولم يختلف الأمر في عهد الطولونيين «٢٥٤-٢٩٢هـ/ ٨٦٨-٩٠٥م» والأخشيديين «٢٣٢-٢٥٨هـ/ ٩٣٥-٩٦٨م» التي استقلت مصر فيها، عن الخلافة العباسية مع التبعية لها إسمياً، حيث رصد الطولونيون الرواتب للجند، وفي عهد الدولة الأخشيديّة زادت رواتب رجال الجيش الذي كان يضم عدة طوائف من النوبة والترك والسودان. وقد جرت العادة أن يسند ديوان الجند لكاتب من أكفاء كتاب مصر، بحيث يكون من أعلى الناس قدراً، وأوسعهم صدرًا، وأحسنهم خلقاً وأطيبهم أصلاً، وأجملهم فعلاً.. خبيراً بأمور الجيوش والعروض، ومعرفة الرجال ورتبهم وأقدارهم، وموقعهم من الدولة، ويتقن أمر الدواب والسلاح، وله هيبة وحرمة كبيرة فهو الأصل في انتظام الجيوش. كما ينبغي أن يكون عارفاً بلغات جنده إذا تضمن الجيش جند من عدة أمم، ويرقع للوالي أو الأمير المسئول عن الحرب ما يحتاج إليه من النفقات والجرايات. **لذا كان صاحب هذا الديوان يختار، جهازاً قوياً من الرجال** ليكونوا بين يديه نقباء للجند، يطلعون ويعرفونه أحوال الأجناد من الحياة والموت والغيبة والحضور.. وغير ذلك. كما يجب أن يكون عارفاً كذلك بالقائمين على السجلات والأضياب^(٨) والطوامير^(٩).

ثانياً: ديوان الخراج؛

كان أيضاً أول من وضع نظاماً للخراج في الإسلام هو الخليفة عمر بن الخطاب، وكانت مصر بدورها كولاية كبيرة وهامة بها ديواناً للخراج، ينفق جزء من خراجها على الإدارة ومصالح الشعب المصري، ثم يقوم الوالي «الأمير» بإرسال ما يتبقى إلى دار الخلافة في المدينة أو دمشق أو بغداد.

وكان متولى الخراج بمصر يجلس في جامع عمرو بن العاص بالفسطاط، ولم يزل يعمل في جامع عمرو إلى أن شيد أحمد بن طولون جامعاً، فنقل الديوان إلى جامع أحمد بن طولون بالقطائع. وكان لديوان الخراج بمصر فروع في الأقاليم المختلفة، وكان يتولاها موظف يسمى الجسّال^(١٠)، وكان غالباً من القبط «مسيحي مصري».

وكان يضطلع بمهمة تسليم الخراج، وتحريره ودفعه والإعفاء منه، موظفاً آخر يسمى الجهبذ^(١١) وهو من القبط أيضاً.

حيث إنه من المعلوم أن الدواوين قبل أن تعرب بقيت على ما كانت عليه قبل الفتح الإسلامي للبلاد التي انتشر فيها الإسلام، ديوان العراق وإيران بالفارسية، وديوان الشام بالرومية، وديوان مصر بالقبطية، وفي العصر الأموي قامت حركة التعريب في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان «٦٥-٨٦هـ/ ٦٨٥-٧٠٥م»، وامتدت إلى عهد ابنه الخليفة الوليد بن عبد الملك «٨٦-٩٦هـ/ ٦٠٥-٧١٥م» وكان لذلك أثره على ديوان مصر حيث تم نقله من القبطية إلى العربية في عام «٨٧هـ/ ٧٠٦م» زمن ولاية

عبد الله بن عبد الملك على مصر سنة «٨٦-٩٠هـ/ ٧٠٥-٧٠٨م». وكان السبب في الاعتماد على أهل الذمة «مسيحي مصر» في العمل بديوان الخراج، لأنهم أعرف الناس بسنين الزرع، وذلك لإرتباط بدء الخراج، وانتهائه بشهورهم القبطية ولذا أسند إليهم جمع الضرائب والإشراف عليها.

وكان صاحب الخراج أى متولى أمر الخراج مسلم يشترط فيه أن يكون من أهل الصلاح والدين والأمانة والفقه والعلم. وكان والى مصر كما هو الحال في باقي الولايات الإسلامية لا علاقة له بالخراج، وذلك نظراً إلى أن الخلفاء كانوا يخشون في معظم الأحيان إزدیاد نفوذ الولاة، فأسندوا الخراج إلى شخص آخر غير الوالى هو «عامل الخراج».

وظال الحال في مصر على هذا الحال حتى استقل أحمد بن طولون بمصر فبدأ في تنظيم وشئونها وخاصة ديوان الخراج، مع ابقاء على الموظفين من أهل الذمة «أهل الكتاب من المسيحيين واليهود» فى أعمالهم، للإستعانة بخبرتهم المالية فى مجال تنظيم الخراج وجمعه.

بعد الحديث عن النظام الحربى وديوان الجند، وديوان الخراج فى مصر من الفتح الإسلامى حتى نهاية العصر الإخشيدى، سوف نتبع ذلك بالحديث عن باقى الدواوين فى تلك الفترة فى الحلقة القادمة.

الهوامش

- ١- د. حسن الباشا: دراسات فى الحضارة الإسلامية - طبعة سنة ١٩٧٥م ص ٧٨.
- ٢- الجهتيارى: كتاب الوزراء والكتاب ص ص ١٢ - ١٤.
- 3- Vol. 39 No. 7 Hassan El Basha : The Umayyad Desert Palaces, the Islamic or review.
- ٤- د. فهمى شتا: ظهور القوة البحرية الإسلامية، مجلة الدارة، العدد الأول ص ص ١٠٢ - ١١٥.
- 5- Hitt .. (ph.K): History of the Arabs, 1956. p 328
- ٦- كان يطلق على الثفور فى العصور الوسطى أيضاً عند المسلمين اسم المصايف والمشايت حيث كانت تقيم الجنود أو تربط هذا وإن كان للثفور معنى لغوي آخر ألا وهو الموانى؟
- ٧- د. محمد موسى هندوى: المعجم فى اللغة الفارسية. ص ٥٣ وما بعدها، الرواندى: راحة الصدور. ص ٢٢٤.
- ٨- الأضياب: مفردتها إضبارة بالكسر والفتح، وهى الحزمة من الصحف.
- ٩- الطوامير: مفردتها طومار أو طامور وهى الصحيفة.
- ١٠- الجسّال أو الجسّطال: كلمة معربة من اللغة اليونانية، ومعناها الكاتب أو المسجل وقد وردت أيضاً بلفظ القسّطال: وهو العدل ومهمته الإشراف على النواحي المالية فى الكورة «الإقليم»، وهى المحافظة أو المركز الآن.
- ١١- الجهبذ أو الجهباز بالكسر وجمعها جهابذة: هو الناقد الخبير بغوامض الأمور، والمقصود بالجهبذ هنا كاتب مهمته استخراج المال وقبضه وكتب الوصولات به.

نظم الإدارة في مصر منذ الفتح الإسلامي حتى نهاية العصر المملوكي

(الحلقة الثالثة)

جميع أطراف البلدان.
فجعل للبريد محطات، ومراكز للإستراحة، والتزود بالزاد والعلف، وتغيير الدواب على طول الطريق. وكانت المسافة بين المحطة والأخرى التي تليها فرسخين أو أربعة فراسخ^(١).
وأنشأ للبريد ديواناً خاصاً، له موظفون مخصوصون يقومون على العمل فيه، وذلك لم يكن موجوداً قبله.

وكان عامل البريد يقوم بنقل الأخبار والرسائل بين العاصمة والولايات وبالعكس، ثم صار عيناً للخليفة يراقب الولاة والعمال وأعمالهم ومسالكتهم ويرفع للخليفة بكل ما يصل إلى علمه بأحوال الولايات وما يدور فيها.

ولذا كانت وظيفة صاحب البريد من الوظائف المهمة في ذلك العهد، ولما كان البريد واسطة العلاقة بين الولاة والخليفة، فقد كان صاحب البريد أشبه برئيس البوليس السري، فهو جاسوس الخليفة، وعينه للبصرة، وأذانه السامعة، ينقل إليه أخبار الدولة بأسرها.

وكان يعاون صاحب البريد في الولايات التابعة للدولة الإسلامية عمال أو موظفون يطلق عليهم عمال البريد يتبعون رأساً لصاحب البريد، يقومون بنقل الأخبار والأنباء إليه أولاً بأول، عن طريق تقارير يقدمونها له، ثم يرفعها بنفسه إلى الخليفة.

وفي زمن ولاية عبدالعزيز بن مروان على مصر «٦٥-٨٦هـ/ ٦٨٥-٧٠٥م» وصل البريد المصري إلى درجة عظيمة فلم يكن مقصوراً على النواحي السياسية فحسب، بل كان إلى جانب تلك الأغراض يخدم النواحي العلمية أيضاً، فقد أرسل عبدالعزيز بن مروان إلى «كثير بن مرة الخصومي» الذي أدرك سبعين ممن اشتركوا في غزوة بدر «٢هـ/ ٦٢٢م» من الصحابة رضوان الله عليهم أن يكتب إليه بما سمع من الصحابة، غير أبي هريرة، فإن أحاديثه عنده.

كما استخدمه «قرة بن شريك» والي مصر «٩٠-٩٦هـ/ ٧٠٨-٧١٤م» في تحذير عماله في الأقاليم، من الظلم في تقدير الضرائب المقررة على أفراد كورهم «أقاليمهم ومناطقهم المكفون بجمع ضرائبها»، بحيث لا يزيدوا عليهم شيئاً إلا بعد أن يرسلوا له بهذه الزيادة.



دكتور/ إبراهيم إبراهيم عامر
استاذ الآثار والفنون والحضارة الإسلامية
والمتاحف والإرشاد السياحي والمتحف
وخبير باليونيسكو

في الحلقة السابقة كان حديثنا عن النظام الحربي وديوان الجند، وكذلك ديوان الخراج. وفي هذه الحلقة سوف نستكمل الحديث عن بعض الدواوين الأخرى التي عرفت في مصر منذ بداية الفتح الإسلامي حتى انقضاء العهد الإخشيدى. ومن هذه الدواوين:

ديوان البريد

البريد جمع برء وفي لفظة تطلق على الرسل وهي أيضاً مسافة قدرها ١٢ ميلاً، وغلب استعمال البريد للدلالة على عملية نقل الأخبار.

واختلف في أصلها اللغوي فقيل عربي مشتق من بردت الحديد أى أرسلت ما يخرج منه،

ومن أبردت أى أرسلته، أو من برد إذا ثبت لأنه يأتي بما تستقر عليه الأخبار، وقيل فارسي معرب، وأصله بالفارسية «بريدة دم» أى «مقصود الذنب»، وسمى بذلك لأن بغل البريد عند الفرس كان يقصى ذنبه علامة على أنه من بغال البريد.

ومهمة البريد هي نقل الأخبار إلى الحاكم وإخطاره بما يجد ويحدث في دولته لأسيا في أطرافها البعيدة، وكان من عمل البريد في بعض الأحيان التجسس ونقل ما يدور بين الناس والتتكر إذا لزم الأمر.

وكان يسمى القائم بنقل الأخبار برئدي، ويقال للمشرف على البريد صاحب البريد ووالى البريد وصاحب الأخبار وصاحب الخبر. وصاحب الخبر والبريد. وكان من عمال البريد الساعي والبدال.

ومن الدواوين التي كانت بمصر قبل مجيء الفاطميين «ديوان البريد» الذي كانت له أهمية خاصة في الدولة الإسلامية.

إذ من المعروف أن العرب المسلمين قد اهتموا بنظام البريد منذ بداية دولتهم، فقد أبقوا على النظم الرومانية التي كانت موجودة ثم أدخلوا عليها التحسينات والأنظمة التي أضافوها لنظام البريد في الدولة الإسلامية آنذاك.

وكان هناك اهتمام كبير بالبريد منذ أن تولى معاوية بن أبى سفيان الخلافة، حيث اعتنى بالبريد اعتناءً كبيراً لوصول الأخبار إليه بسرعة من



شمخ سلطانه وارتفع شأنه أخذ في ترتيب ديوان الإنشاء لما يحتاج إليه في المكاتبات إلى الولايات.

وكان السبب وراء ذلك، اتساع الدولة الطولونية التي شملت مصر والشام وبقية ليبيا الحالية، وفن سياسة الطولونيين الإستقلالية.

وقد اتخذ ابن طولون عبداً من الكتاب للعمل في هذا الديوان، اشترط فيهم أن يكونوا من ذوى الكفاءة العالية في فنون الكتابة، ولذا أطلق عليهم كتاب الإنشاء والمراسلات. لأن مهمتهم كانت تنحصر في تحرير الكتب التي يرسلها الأمير إلى عاصمة الخلافة، أو أصدقائه بها، وكذلك إلى غيره من الملوك وحكام الولايات والدول الأجنبية.

وكان تأسيس أحمد بن طولون لهذا الديوان بمصر يعد عملاً مهماً في إطار إستقلاله بأمور الإدارة، كما كان هذا الديوان مفتاح علاقاته بالأمراء والملوك في كافة الأنحاء، إذ كان عمله بمثابة وزارة الخارجية في الوقت الحالي.

وقد بلغت دقة ابن طولون وإهتمامه بهذا الديوان، أنه كان يقرأ الرسائل أو يقرأ عليه قبل إرسالها، وفي هذا يقول من كتب سيرته أن أحمد ابن طولون كان يدقق في الرسائل الصادرة قبل انفاذها.

كما كان يستمع إلى نصوص الكتب، ثم يصدق عليها قبل إرسالها، وكان ابن طولون يفضل الكاتب المصري على غيره من الكتاب. وقد ورد عنه قوله في هذا الصدد أن أصلح الأشياء لمن ملك بلدًا أن يكون كاتبه منه، وأن يكون شمل الكاتب فيه.

وقد استخدم ابن طولون بعض الكتاب في وظائف شبيهة بوظيفة السكرتارية الخاصة التي نراها في عصرنا الحاضر، وكان صاحب هذه الوظيفة يسمى كاتب السر لأنه كان يحضر مجالس الأمير، ويدون محضراً بما يدور في تلك المجالس من أحاديث الأمير مع الوفود، ورجال الدولة، أو المظلمين.

وكان عمل كاتب السر يستدعي السرعة والدقة وحسن الخط، لذلك قيل أن هؤلاء الكتاب كانوا يعملون نوعاً من الإختزال على ما يبدو.

وفي العهد الإخشيدى كان للأمراء الإخشيديين في مصر ديوان يشرف على مكاتبتهم، ولم يطرأ على هذا الديوان أى تطورات عما كان عليه الحال زمن الطولونيين، فقد كان يسير على ما كانت تسير عليه الدولة الطولونية من نظم ورسوم.

غير أنه في أواخر الدولة الإخشيدية نظم كافور الإخشيدى ديواناً فرعياً بسوريا، ربما كان الأول من نوعه وأسند رئاسته إلى يعقوب يسن كلس الذى سيأتى ذكره فيما بعد في الدولة الفاطمية.

الجواشي

(١) الفرسخ ثلاثة أميال، والميل ثلاثة آلاف ذراع، والذراع «٥٥» سنتيمتر.

(٢) الحمام الزاجل: نوع من الحمام مدرب يرسل إلى مسافات بعيدة بالرسائل، وقد جاءت كلمة الزاجل من زجل به زجلاً أى رفعه ورمى به، والزاجل هو الرامى.

(٣) المقرئ: المواظ والاعتبار في ذكر الخطوط والآثار. ج٢، ص ٢٢٦..

(4) zaki.m.hassan: les tulumides. p279

وكان لصاحب البريد علامة «شارة» يتميز بها عن غيره، وذلك في كل الولايات الخاضعة للخلافة الأموية ومن بعدها العباسية بما في ذلك مصر.

وفي عهد أحمد بن طولون حظى ديوان البريد في مصر عناية خاصة منه، حيث إستغله في التعرف على أخبار عماله وتحركاتهم، وزاد في ذلك استخدام الحمام الزاجل^(٢) في نقل الرسائل وأعمال الجاسوسية ونقل الأخبار.

ولعل الجديد الذى ابتكره ابن طولون في تنظيم ديوان البريد، أنه كان يستخدم في المهام الحربية والهامة رجالاً يحفظون الرسائل عن ظهر قلب يوفدهم في مهام خاصة، ويقوم بتحفيظهم هذه الرسائل «كاتب السر».

وفي العهد الأخشيدي الذى تلى العهد الطولونى لم يتعرض ديوان البريد لاية تطورات جديدة بل ظل يعمل كما كان يعمل أيام الطولونيين.

ديوان الرسائل والمكاتبات الإنشاء

لعب ديوان الرسائل دوراً مهماً في إدارة الدولة الإسلامية، ويرجع أصل هذا الديوان إلى وظيفة الكاتب الذى كان يقوم بكتابة الرسائل للولاة.

وفي العصر العباسى زادت المكاتبات الإدارية زيادة دعت إلى تنظيمها وإستناد مهمتها إلى ديوان خاص سمي ديوان الرسائل أخذت اختصاصاته تتحدد على مر الزمن، وكانت مهمته الأساسية إنشاء صيغ المكاتبات الرسمية المختلفة وتحريرها في شكلها الرسمي سواء في ذلك المراسلات أو المراسيم أو التعيينات أو الوصايا أو الأوامر الإدارية، وكذلك تحرير المكاتبات الرسمية إلى الدول الأجنبية.

وفي أول الأمر كان الإشراف عليه إلى الوزير مباشرة، إلا أنه نظراً إلى تضخم أعمال الديوان ومن جهة أخرى زيادة أعباء الوزير كان الديوان ينفصل أحياناً عن إشراف الوزير لينفرد به رئيس خاص^(٣)

وقد ذكر ابن عبدوس الجهشيارى في كتاب الوزراء والكتاب أنه حدث أن فصل أحد الوزراء فاقصر به على ديوان الرسائل، ثم انتهى الأمر بأن أصبح من القواعد المقررة أن يستقل بالإشراف على هذا الديوان رئيس خاص يتبع الوزير وكان عالى الرتبة عالياً بالكتابة وفنون الإنشاء.

وفي أوائل العصر العباسى كان الديوان يعرف باسم ديوان الرسائل أو ديوان المكاتبات، وربما قيل له أيضاً الديوان العزيز، ومن ثم كان رئيس يسمى صاحب متولى ديوان الرسائل أو المكاتبات، ثم أطلق على هذا الديوان بعد ذلك اسم ديوان الإنشاء. وكان رئيسه يلقب بصاحب أو رئيس ديوان الإنشاء. وفضلاً عن ذلك كان رئيس ديوان الإنشاء يلقب أحياناً بكاتب السر.

ومصر قبل العصر الطولونى لم يكن بها ديواناً لتنظيم المكاتبات الإدارية بين مصر ومقر الخلافة، بل كان الولاة يتخذون كتاباً يتولون إنشاء الكتب والمراسلات عنهم إلى الخلافة. ولكن عندما آل الأمر والسيطرة لأحمد بن طولون على مصر أنشئ بها ديواناً للإنشاء والمكاتبات على مثال ديوان الإنشاء بعاصمة الدولة العباسية في سامراء^(٤).

وقد ذكر تلك القلتشندى في كتابه صبح الأعشى، أن أحمد بن طولون هو أول من أخذ في ترتيب الملل وإقامة شعائر السلطنة بالديار المصرية، ولما

نظم الإدارة في مصر منذ الفتح الإسلامي حتى نهاية العصر المملوكي

(الحلقة الرابعة)

وفي زمن خلافة عمر بن الخطاب وضع للقضاء نظام محكم حيث عين القضاة للمدن المختلفة في الدولة الإسلامية، وسنت لهم النظم والقواعد التي كان من الواجب عليهم اتباعها والعمل في ضوءها، ووضعت التقاليد، وحددت لهم المرتبات، وكان ممن تولى القضاء زمن الخليفة عمر بن الخطاب أبي موسى الأشعري^(٣).



دكتور/ إبراهيم إبراهيم عامر
استاذ الآثار والفنون والحضارة الإسلامية
والمتاحف والإرشاد السياحي والمتحف
وخبير باليونيسكو

وكان الخلفاء الراشدون يختارون القضاة من العلماء الملمين بأحكام الشريعة الإسلامية والمعروفين بتقوى الله وتحري العدل وغير ذلك من الصفات التي يجب توافرها فيمن يتصدر للحكم في الدماء والأموال، وفيما بعد وضع الفقهاء شروطاً يجب توافرها فيمن يختار لهذا المنصب، وهي أن يكون مسلماً ذكراً بالغاً عاقلاً حراً قويم الخلق صحيح البصر والسمع ضليعاً في علوم الفقه وملماً بها.

وقد ظل القضاء محتفظاً بظهورته في عهد الأمويين، فقد جاءت في كتاب كته الخليفة مروان بن محمد لبعض من ولاد: «وأعلم أن القضاء من الله بمكان ليس به شيء من الأحكام ولا يمثل محله أحد من الولاة لما يجرى على يديه من مغالط الأحكام ومجاري الحدود».

وفي العصر العباسي كان الخليفة يعين قاضياً لكل ولاية، بما في ذلك مصر، ولكن نظراً لازدياد أعباء القاضي كان يختار خلفاء ونواباً له، ومنهما يكن من أمر فقد كان القضاء إحدى الوظائف الأساسية في الولايات الإسلامية، وهي امامة الصلاة والشرطة والقضاء، والمال والولاية^(٤).

ومنذ البداية لم تقف سلطة القاضي في مقر الخلافة والولايات ومنها ولاية مصر عند حد النظر في الأحكام والفصل في الخصومات، ولكنها امتدت أيضاً إلى النظر على الأوقاف والوصاية على الأيتام وهو مثل المجلس الحسبي في يومنا هذا.

إستكمالاً لحديثنا في الحلقات السابقة عن نظم الإدارة في مصر الإسلامية حتى نهاية العصر الإخشيدى، سوف نتناول الحديث عن القضاء والشرطة والحسبة وديوان الأحباس، لكى يلى ذلك في الحلقات القادمة الحديث عن نظم الإدارة في مصر في العصر الفاطمى.

القضاء:

يعد القضاء في الدولة الإسلامية من الوظائف الدينية المتصلة مباشرة برأس الدولة، وربما كان الاسم الرسمي للقاضي هو «الحاكم»، ويثير الاشتقاق اللغوي للفظ بعض الاختلاف بين العلماء، فمنهم من يقول إن القضاء هو احكام الشئ والقراغ منه، ويستدل على ذلك بما جاء في القرآن الكريم في قوله عز من قائل: «وقضينا إلى بنى إسرائيل فى الكتاب» أى أخبرنا هم بذلك وفرغنا لهم منه.

ومنهم من يقرر أن القاضي سمي قاضياً لأنه يقال قضى بين الخصمين إذا فصل بينهما وفرغ، ومن العلماء أيضاً من يذكر بأن القضاء معناه القطع إذ يقال قضى الشئ إذا قطعه ومنه قوله تعالى:

«لأقضى ما أنت قاضى»، وسمى القاضي بذلك لأنه يقطع الخصومة بين الخصمين بالحكم^(١).

وكانت مهمة القاضي هي الفصل بين المتنازعين حسب الشريعة الإسلامية وكان يقوم بها فى أول الإسلام النبى - صلى الله عليه وسلم -، ولما زاد عدد المسلمين ودخل الإسلام أقاليم كثيرة فى الجزيرة العربية مثل اليمن وعمان والبحرين.. وغيرهم أسندت هذه الوظيفة أيضاً إلى عدد من الصحابة الذين تواجدوا فى تلك المناطق، وقد سار الخليفة أبوبكر الصديق على هذا الدرب إذ ولى القضاء فى المدينة لعمر بن الخطاب^(٢) قبل توليه الخلافة.



أعلاماً خاصة ويلبسون زياً خاصاً ويحملون مطارد «عصى» وترسة تحمل كتابات بأسم صاحب الشرطة ويحملون في الليل الفوانيس ويصطحبون كلاب الحراسة^(٥).

وكان صاحب الشرطة يجمع بين الشرطة والأحداث، وقد أدخل نظام الأحداث في العصر الأموي في عهد هشام بن عبد الملك «١٠٥ - ١٢٥هـ / ٧٢٣ - ٧٤٢م» وكان صاحبه يقوم بالأعمال العسكرية التي تعتبر وسطاً بين أعمال صاحب الشرطة وقائد الجيش. ويبدو أن الإدارتين ضمتهما معاً في العصر العباسي إذ صار لهما ديوان يعرف بديوان الأحداث والشرطة.

ويتضح مما جاء في المصادر التاريخية أن مهمة صاحب الشرطة والأحداث عليه الإيحائي، وأن يردع الأشرار والدعاري وأن يضرب على أيديهم وأن يعاقبهم على الكبائر والصغائر وأن يقيم الحدود عليهم^(٦).

ويبدو أيضاً من المصادر التاريخية في هذه الفترة أن تعيين صاحب الشرطة كان من اختصاصي الوالي أو الأمير في الولايات ومن بينها ولاية مصر، ومن ثم كان عزل الوالي أو الأمير يتبعه في كثير من الأحيان عزل صاحب الشرطة، وكان الوالي في الغالب يختار لهذه الوظيفة من بين أبنائه أو أقاربه، وكان صاحب الشرطة ينوب عن الوالي أو الأمير إذا غاب في حج أو حرب.. أو غير ذلك، كما كان ينيبه عنه كثيراً في إمامة الصلاة.

وكان صاحب الشرطة يتولى أحياناً الإمارة بأمر من الخليفة، كما كان الأمير أو الوالي يتولى الشرطة أحياناً بعد عزله من الإمارة.

ومنذ عصر الولاة في مصر (العهدين الأموي والعباسي) كانت وظيفة صاحب الشرطة من أكبر الوظائف وأهمها، حيث كان يساهم مع الوالي وعامل الخراج في ضمان تحصيل الجزية والخراج على وزن بيت المال الذي كانت تقرره صنح السكة الزجاجية (أي أنه كان قوة تنفيذية كما هو الحال اليوم) وكان صاحب الشرطة يتولى نيابة عن ديوان الخراج إصدار دنانير حسب الصنح الزجاجية، إما عدداً أو وزناً. وقد وجدت أسماء لأصحاب الشرطة على صنح السكة الزجاجية - المصرية بالإضافة إلى أسماء الولاة وعمال الخراج، وكان اسم صاحب الشرطة يرد على الصنح عادة مسبقاً بعبارة (على يدي) وتعني أن صناعة الصنحة تمت تحت إشراف صاحب الشرطة.

وكان صاحب الشرطة في مصر يقوم أيضاً بالإشراف على الأجناس وتنظيم مراتب الجند، وقد أدت أعماله أحياناً إلى إثارة قلق بين الجند ربما ذهب ضحيتها في بعض الأحيان أناس كثيرة.

وكذلك كان صاحب الشرطة في مصر في عصر الولاة يساهم في أعمال الحسبة التي كانت موزعة في عصر الخلفاء الراشدين والأمويين وأوائل عصر العباسيين بين القاضي

وفي العصر العباسي لم يقتصر عمل القاضي على المهام السابقة، بل زادت له اختصاصات أخرى، إذ أضيف إليه أحياناً الشرطة والمظالم والحسبة ودار الضرب والعتار «دارسك النقود والأوزان» وبيت المال والنظر في أموال المحجور عليهم وفي وصايا المسلمين وتزويج الأيتام عند فقد الأولياء، بالإضافة إلى الإفتاء والولاية على المساجد والخطابة والإمامة والتدريس، بل أن يحيى بن أكثم القاضي، تولى في عهد الخليفة المأمون قيادة الجنود الصائفة «من جنود الثفور»، وكذلك أحمد بن داود قاضي القضاة في عهد الخليفة الواثق.

وكان القاضي في أحيان أخرى يشرف على جباية الأموال، وكان يتبعه البريد ويشرف على إرسال الأخبار إلى الحاكم، وكانت له في بعض الأحيان جنوده الذين يستعين بهم لتنفيذ أوامره «قوات تنفيذ الأحكام»، وكذلك كان يسند للقضاة أحياناً الإشراف على تشييد مؤسسات الدولة ويؤيد ذلك الكتابات الأثرية التي وصلتنا.

وكان كل من هؤلاء القضاة ينسب إلى البلدة التي يتولى قضاءها، فكان يقال القاضي بالفسطاط أو القاضي بالعسكر أو القاضي بالقطائع، وحين ظهرت المذاهب الأربعة، وجد قضاة يمثلون المذاهب الأربعة وذلك للفصل في منازعات أهل مذاهبهم، وقد وجد أيضاً قضاة أربعة في كل من الولايات ومن بينها مصر.

الشرطة:

من الوظائف الرئيسية في الدولة الإسلامية، وقد أشار القلقشندي إلى قولين في اشتقاقها، الأول: أن كلمة شرطة مشتق من الشرط بفتح الشين والراء بمعنى العلامة، لأن الشرطة كانوا يتخذون علامات يتميزون بها.

والثاني: أنها مشتقة من الشرط بفتح الشين وسكون الراء بمعنى الدون اللئيم السافل، لأن الشرطة يحتكون بأراذل الناس وسفلتهم من اللصوص ونحوهم. ويطلق على واحد الشرطة شرطي، وعلى جماعة الشرطة شرط وشرطية.

ورجال الشرطة هم الجنود المكلفون بالمحافظة على الأمن الداخلي، بمنع وقوع الجرائم والقبض على الجناة، وعمل التحريات اللازمة، وتنفيذ العقوبات التي يحكم بها القضاة، وإقامة الحدود.

وقد ظهرت وظيفة صاحب «متولى» الشرطة في عهد علي بن أبي طالب رابع الخلفاء الراشدين الذي نظمت في عهده، وكان صاحب الشرطة يتم اختياره من بين عليّة القوم وذوي العصبية.

ووضعت أكثر مهمة الشرطة في العصر الأموي وزاد تنظيمها وتنسيقها في العصر العباسي إذ صار لكل مدينة شرطة خاصة بها تخضع لرئيس «لصاحب» شرطة هذه المدينة كشرطة الفسطاط وشرطة العسكر وشرطة القطائع في مصر. وكان صاحب الشرطة يتخذ له نائباً ومساعدين يسمون الأعوان، وكان الشرطة يتخذون



وقد نشأت وظيفة الحسبة في عهد الخليفة المهدي بن أبي جعفر المنصور كنتيجة لاهتمام العباسيين بجعل الشريعة الإسلامية أساساً لحكمهم^(٧). ومن المرجح أن هذه الوظيفة لم تتحدد معالمها إلا في نهاية القرن (٢ هـ / ٨ م)، وذلك بعد ظهور المذاهب الفقهية، وازدهار التجارة، وتقدم الصناعة، وظهور الحاجة إلى مراقبة التجار والصناع ومختلف المتعاملين في الأسواق وغير ذلك.

وقد صارت وظيفة المحتسب في القرن (٤ هـ / ١٠ م) من الوظائف الثابتة الوطيدة الأركان في جميع الدول والأمصار والولايات الإسلامية المختلفة.

وكان المحتسب يختار من بين رجال الدين والقلم الملمين بأحكام الشريعة والأشد في الحق وذوى الثقة والأمانة وربما كان من القضاة وأعيان المعدلين وربما أضيفت أعمال الحسبة إلى القاضى أو الوالى أو صاحب الشرطة وقد يجمع المحتسب بين نظر الحسبة ونظر الوقف.

وكان المحتسب يولى عنه نواباً في سائر المدن والأقاليم التابعة له، وكانت اختصاصات المحتسب تشتمل على نواح عدة: منها ما كان يتعلق بمراعاة تأدية العبادات مثل الأمر بتأدية صلاة الجمعة والمحافظة على صلاة الجماعة وأداء الزكاة وردع أهل البدع.

ومنهما ما يتعلق بمراعاة آداب السلوك والتمسك بأهداب الفضيلة، والمحافظة على الأخلاق العامة، فكان يحرص على أن يراعى العرف بين الرجال والنساء، ويعمل على منع المقامرة والعلاقات الجنسية المنافية للآداب، وعلى مراعاة ارتداء الزى المناسب، وعلى إلزام ذوى الهيئات بالصيانة التى تناسب مناصبهم ومراتبهم، ومنع التسول، ومنع المسلمين في المغالة في ضرب التلاميذ، ومنع معلمى السباحة من التفرير بالصغار، وأمر السقائين بلبس السراويلات القصيرة الساترة لعوراتهم، ومنع المضايقات في الطرقات، ومراعاة المحافظة على الآداب في الحمامات، والمحافظة على حقوق العبيد، ومنع التعدى على أهل الذمة (اليهود والنصارى)، والحث على الرفق بالحيوان وكفالة الصغار، ورد الحقوق لأربابها، وإستيفاء الديون.

والى جانب ذلك كان من عمل المحتسب أن يعمل على المحافظة على صحة المواطنين وسلامتهم، ومنع ما يعكر الأمن: فكان عليه أن يعمل على منع أحمال الحطب والتبن وكل ذى رائحة كريهة من الدخول إلى الأسواق حتى لا يضر بصحة الناس وثيابهم، ومنع الحماليين وأصحاب السفن من الإكثار في الحمل حرصاً على سلامتهم، وتكليف أصحاب المباني الآيلة للسقوط بهدمها، وإزالة ما يتوقع من ضررها، وإزالة بروز مصاطب الحوانيت في الأسواق وإماطة الأذى عن الطريق، والإحتراز في سقاية المياه، وأمر السقائين بتغطية الروايا والقرب، والإيعاز بتنظيف الجوامع والمساجد وإنارتها، ومراعاة

وصاحب الخراج وصاحب الشرطة، وظلت إلى أن اجتمعت أعمال الحسبة كلها لموظف واحد هو المحتسب في عهد الخليفة المهدي.

وكانت وظيفة صاحب الشرطة في عصر الولاة في مصر تسمى بخلافة الفسطاط، لأن صاحب الشرطة كان ينوب عن الوالى (الذى كان يقيم في العصر العباسى في مقر الخلافة بالقرب من الخليفة وينوب عنه آخرين في حكم مصر)، غير أن هذا اللقب اختفى منذ عصر الطولونيين، ومن المعتقد أن وظيفة صاحب الشرطة كان يشغلها في عصر الطولونيين بعض الأتراك الذين هم من جلدة بنى طولون.

وفى عصر الولاة كان صاحب الشرطة يقيم في الفسطاط مع الوالى، وعندما أسست مدينة العسكر وجدت شرطتان، هما شرطة الفسطاط وكانت تسمى الشرطة السفلى، وشرطة العسكر وكانت تسمى الشرطة العليا، وكانت الشرطة العليا تقيم في دار تقع تقريباً في موضع جامع ابن طولون الحالى، وكانت دار الشرطة تعرف في مصر باسم الشرطة، وكانت تعرف في دمشق وبغداد وسامراء حتى نهاية القرن (٤ هـ / ١٠ م) باسم مجلس الشرطة أو مجلس صاحب الشرطة.

وظل نظام الشرطتين العليا والسفلى معروفاً في عهد الفاطميين بعد ذلك غير أن صاحب الشرطة العليا كان يقيم بالقاهرة، وكان صاحب الشرطة يسمى أيضاً في عصر الفاطميين باسم حاكم القاهرة.

الحسبة:

من الوظائف المتصل عملها بعمل القضاء والشرطة ولو أنها كانت مستقلة عنهما، ويُقال لصاحبها المحتسب وصاحب الحسبة ومتولى الحسبة وناظر الحسبة «والى الحسبة».

وقد اختلفت الآراء حول الاشتقاق اللغوى للفظه المحتسب، فقد ذكر البعض أنه مشتق من القول (حسبك) أى أكف، لأن وظيفة المحتسب هي الكف عن الظلم.

وقال البعض الآخر انه مشتق من قولهم أحسبه إذا كفاه لأنه يكفى الناس مثونة من يبخسهم حقوقهم وأضاف أن حقيقته في اللغة المجتهد في كفاية المسلمين، إذ أن حقيقة (افتعل) عند الخليل بن أحمد وسيبويه بمعنى اجتهد، وجاء في القاموس أنه مشتق من قولهم احتسب عليه بمعنى أنكر.

ومن المعتقد أن وظيفة المحتسب نشأت تحقيقاً لقول الله تعالى:

﴿ولكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر﴾.

وبالرغم من أن مصطلح الحسبة لم يعرف إلا في العصر العباسى، فإن الخليفة عمر بن الخطاب يعتبر أول من وضع نظام الحسبة وكان يستخدم الدرة أو السوط في معاقبة المخالفين.

تحفظ فيه، ومن ثم شرع في إنشائه وسماه «ديوان الأحباس»، وكان يتولى الإشراف عليه بنفسه في الفترة التي ولى فيها القضاء بمصر «١١٥ - ١٢٠ هـ/ ٧٢٣ - ٧٢٨ م» وصارت من بعده سنة محمودية أن يتولى القاضي القائم بالقضاء الإشراف على هذا الديوان.

وظل ديوان الأحباس أحد فروع الدواوين المالية، يتولى مسئوليته والإشراف عليه القضاة حتى قامت الدولة الفاطمية بمصر، فأفردت له إدارة مستقلة، وأسندت الإشراف عليه لقاضي القضاة.

مما سبق من خلال ما جاء بالحلقات السابقة ومما جاء بهذه الحلقة تتضح الصورة التي كانت عليها نظم الإدارة في مصر منذ الفتح الإسلامي حتى نهاية الدولة الإخشيدية ممثلة في الدواوين، وقد تلاحظ أنها كانت تعمل تابعة للخلافة بالمدينة المنورة وتارة أخرى تعمل تابعة للخلافة الأموية، بدمشق، وتارة ثالثة تعمل للخلافة العباسية في بغداد، وتارة رابعة تعمل مستقلة في ظل الدولتين الطولونية والإخشيدية اللتان استقلتا عن الخلافة العباسية استقلالاً اسمياً، كلما كان هناك اهتمام بها، وعناية بشئونها.

غير أن هذه الدواوين ونظم الإدارة قد استقر العمل بها وبلغت شأواً بعيداً في العصر الفاطمي، وهو ما سيتضح لنا في الحلقات القادمة التي سوف نتناول فيها نظم الإدارة الفاطمية في مصر وفق التسلسل التاريخي.

الحواشي:

- (١) القلقشندي: صبح الأعشى. ج ٥. ص ٤٥١.
- (٢) ابن دقمان: الجواهر الثمين. مخطوطة ١٥ وجه محفوظة بدار الكتب المصرية.
- (٣) القلقشندي: المصدر السابق ج ١٠ ص ١٩٣، حسن الباشا: دراسات في الحضارة الإسلامية. طبعة سنة ١٩٧٥. ص ٦٧.
- (٤) حسن الباشا: المرجع السابق. ص ٦٨.
- (٥) حسن الباشا: نفس المرجع. ص ص ٧٠ - ٧١.
- (٦) أحمد ممدوح حمدي: الشرطة. ص ص ٨٥ - ٨٧.
- (٧) الباز العريني: الحسبة والمحتسب، مجلة الجمعية المصرية التاريخية.
- م ٣. عدد ٢. سنة ١٩٥٠. ص ١٥٩ - ١٦٠، وحسن الباشا المرجع السابق. ص ص ٧٥ - ٧٨.

د. إبراهيم إبراهيم عامر

نظافة الحمامات، وملاحظة المباني العامة والحث على ترميمها، وتأديب المفتريين ومروجي الإشاعات المغرضة الكاذبة، ومنع القصاصين «الحكاة» من تعمد الكذب في قصصهم.

ومن جهة أخرى كان على المحتسب أن يشرف على أن يقوم التجار والصناع بأداء الواجب عليهم، وأن ينال كل أجره دون ماطلة أو تأخير، وأن يمنع الجهال من مزاوله صناعة لا يجيدونها، وأن يمنع متعاطي الطب عن مزاولته إلا عن علم، وأن يباشر محال الجزارة والمطاعم، ويفتش قدور الأطعمة وختم اللحوم، وأن يراعى تنفيذ الشروط المفروضة على أصحاب المصانع والصناعات المقلقة أو الضارة بالصحة: مثل المدابغ وسبائك الزجاج والحديد ومعامل الصابون وقمائن الجير والأجر «الطوب الأحمر».

وإلى جانب ذلك كله كان من عمل المحتسب النظر في الأسواق، والإشراف على الموازين والمكاييل، ومراعاة عيار الماء، ومراقبة الأسعار ومنع الاحتكار، والإشراف على دور الضرب والعيار، ومراعاة إثبات اسم الخليفة على العملة الذهب والفضة والنحاس والثياب والفرش والأعلام في دور الضرب والطراز.

ومن جملة ذلك أيضاً الإشراف على سوق الرقيق، ومراقبة نوعية مواد الطعام والبضائع المصنوعة، ومراقبة الصاغة حتى لا يبيعوا الأشياء المغشوشة إلا بعلم المشتري، ولا يسرقوا من الحلى أثناء سبكها أو لحامها ويلاحظ ضرب العيار.

وكان على المحتسب أن يراقب طوائف الحرف والصناعات على اختلافهم، ونظراً إلى أنه كان من رجال الدين وليس لديه إلمام بأسرار الصناعات والحرف المختلفة كان يختار لكل صناعة وحرفة عريفاً من بين أفرادها يشرف على أحوال طائفته، ويطلعهم على أخبارهم وحيلهم وطرق غشهم حتى يتسنى له مراقبتهم.

هذا وقد تضمنت كتب الحسبة مثل: كتاب نهاية الرتبة في طلب الحسبة للشيزري، وكتاب معالم القرية في أعلام الحسبة لابن الأخوة، وكتاب نهاية الرغبة في طلب الحسبة لمحمد بن أحمد بن بسام، وكتاب الحسبة في الإسلام لابن تيمية على إرشادات للمحتسب حتى يكتشف الوسائل المختلفة التي يعهد إليها الصناع للغش والتدليس.

وكان عليه أن يعمل لديه معدلاً لكل عمل، وعياراً يقيس عليه الأعمال والمعايير ليعرف الصحيح منها والمغلوط، وهو ما يعرف لدينا اليوم باسم المواصفات ومعايير الجودة.

ديوان الأحباس:

كانت بداية ظهور هذا الديوان بمصر، على يد القاضي الأموي توبة بن نمر «قاضي الديار المصرية عام ١١٥ هـ/ ٧٢٣ م» وكان السبب في إنشائه أن هذا القاضي رأى أن أموال الأحباس «الأوقاف» التي كانت موقوفة على الفقراء والمساكين يخشى عليها من الهلاك والضياع، وأن الأفضل أن يخصص لها ديواناً

نظم الإدارة في مصر منذ الفتح الإسلامي حتى نهاية العصر المملوكي

(الحلقة الخامسة)

تناولنا في الحلقات الماضية الحديث عن نظم الإدارة في مصر الإسلامية حتى نهاية العصر الإخشيدى، وسوف نتناول في هذه الحلقة وحلقات قادمة الحديث عن نظم الإدارة في مصر إبان العصر الفاطمى الذى تلى العصر الإخشيدى، متبعين فى ذلك التسلسل التاريخى حتى تكتمل الاستفادة للقارئ الكريم والباحث والدارس.

وقد استطاع عبيد الله - الذى لقب فيما بعد بالمهدى - رغم الجهود التى بذلتها الخلافة العباسية للقبض عليه أن يصل إلى مصر، ثم خرج منها مع أتباعه متخفياً فى زى التجار إلى بلاد المغرب، حيث وجد الأمور ممهدة لتوليته الخلافة، فقد استطاع داعيته أبو عبد الله الشيعى أن يمد نفوذه على معظم أرجاء المغرب عن طريق الحرب والفتح.

وأخذت البيعة لعبيد الله «المهدى» بسجلماسة بالمغرب الأقصى، ثم رحل عن هذه المدينة قاصداً أفريقيا

«تونس» حيث نزل بقصر من قصور مدينة رقادة على مقربة من القيروان واتخذها حاضرة «عاصمة» له فى شهر ربيع الآخر «الثانى» سنة «٢٩٧هـ / ٩٠٩م» وأمر بذكر اسمه فى الخطبة، على منابر البلاد وتلقب بالمهدى أمير المؤمنين وبذلك قامت الخلافة الفاطمية فى شمال أفريقيا.

ولم تقتصر مجهودات عبيد الله المهدى على توطيد سلطان خلافته بالمغرب بل شرع فى بناء عاصمة جديدة فى مكان يتوسط أجزاء دولته، ووقع اختياره على مكان يقع على بعد ستين ميلاً يتوسط جنوبى القيروان، حيث وضع أساس مدينة جديدة سماها المهديّة اشتقاقاً من لقبه المهدى، وانتقل إليها سنة «٣٠٨هـ / ٩٢٠م» واتخذها عاصمة للملكة.

وقد انتقلت خلافة الدولة الفاطمية بعد وفاة عبيد الله المهدى سنة «٣٢٢هـ / ٩٣٣م» إلى ابنه أبى القاسم الذى لقب بالقائم بأمر



دكتور/ إبراهيم إبراهيم عامر
استاذ الآثار والفنون والحضارة الإسلامية
والمتاحف والإرشاد السياحى والمتحف
وخبير باليونيسكو

لقد كان دخول الفاطميين مصر بداية مرحلة جديدة نشأت فيها دولة مستقلة، عن الخلافة العباسية، فى بغداد والخلافة الأموية الغربية فى قرطبة بعد أن كانت مجرد ولاية تابعة للخلافة العباسية.

وقد دعى ذلك إلى استقرار العمل بدواوين سابقة واستحداث أخرى، استقر العمل بها وبلغت شأنها بعيداً لتلائم الوضع والظروف الجديدين فى تنظيم شئون الدولة المختلفة السياسية والحربية والاقتصادية والإدارية.

ولكن قبل الحديث عن هذه الدواوين أو ذاك سوف نلقى الضوء أولاً باختصار عن قيام الدولة الفاطمية فى مصر.

قامت الخلافة الفاطمية فى بلاد المغرب سنة «٢٩٧هـ / ٩٠٩م» بفضل دعاة الإسماعيلية الذين كانوا يدعون إلى أن تكون الخلافة فى سلالة على بن أبى طالب عن طريق ابنه الحسين، وينتهى الإسماعيلية فى نسبهم إلى إسماعيل بن جعفر الصادق أحد أحفاد الحسين ومن أشهر دعايتهم فى بلاد المغرب أبو عبد الله الشيعى - الذى لاقت دعوته نجاحاً كبيراً هناك، وقد أرسل إلى عبيد الله وهو من أحفاد إسماعيل بن جعفر الصادق - وكان إذ ذاك يقيم فى قرية سلمية فى شمال الشام - وفداً يدعوه للقدوم إلى بلاد المغرب ليتولى الحكم فيها.

إلى أن توفي يعقوب بن كلس سنة (٣٨٠ هـ / ١٩٩١ م) فعادت كما كانت إلى القصر الشرقي مرة أخرى.

غير أنها نقلت مرة أخرى في خلافة الحاكم بأمر الله بن العزيز (٣٨٦ - ٤١١ هـ - ٩٦٦ - ١٠٢٠ م)، إلى دار وزيرة (أبي الفتح مسعود بن طاهر في عام ٤٠٩ هـ - ١٠١٨ م)، ثم رجعت بعدها إلى القصرة مرة ثانية.

وكنك نقلها الوزير (الأفضل بن أمير الجيوشى بدر الجمالى^(٥)) إلى داره التى عرفت فى ذلك الوقت بدار الملك^(٦) بمصر (الفسطاط) سنة (٥٠١ هـ / ١١٠٧ م) فلما قتل الأفضل سنة (٥١٥ هـ / ١١١٢ م) رجعت الدواوين إلى مقر الخلافة وظلت بها حتى سقطت وزالت الدولة الفاطمية على يد صلاح الدين سنة (٥٦٧ هـ / ١١٧١ م).

شروط العمل بالدواوين الفاطمية:

قبل الحديث بإسهاب عن الدواوين الفاطمية يجب أن نتعرض إلى الشروط التى إشتراطها الفاطميون للعمل فى دواوينهم وهى تتمثل فى:

١ - الإسلام:

كان على المتقدم لشغل إحدى الوظائف الدبوانية فى مصر خلال العصر الفاطمى أن يكون مسلماً عالماً بالله تعالى لأنه سيتعرض للقرآن الكريم، والعلوم الشرعية وغير ذلك مما يحتاجه دولاى العمل فى بعض الدواوين مثل (ديوان الإنشاء والمكاتبات).

ومع وجود هذا الشرط إلا أنه يلاحظ أن الفاطميين لم يلتزموا بتنفيذه بدقة فقد كان من كبار موظفيهم من كان نصرانياً أو يهودياً، مثل ابن أبى الليث النصرانى الذى كان يتولى ديوان المجلس من عام (٥٠١ هـ) إلى (٥١٨ هـ)، فى خلافة الأمر بأحكام الله (٤٩٥ - ٥٢٤ هـ / ١١٠١ - ١١٣٠ م) (وأبى يعقوب إبراهيم) اليهودى الذى كان يتولى (ديوان الخراج) فيما بين عام ٥١٩ إلى ٥٢٤ هـ.

ومن الجدير بالذكر والملاحظة أن الفاطميين قد أفسحوا المجال بدرجة كبيرة أمام أهل الذمة (اليهود والنصارى) للعمل بدواوينهم، والحقيقية أن هذا الإجراء لم يكن من قبيل الطبيعة السمتة للعقيدة الإسلامية، حيث أشار إلى ذلك عدد من الباحثين إذ لو كان هناك تسامح دينى لكان الأولى به المسلمين أياً كان مذهبهم، حيث كان من الشروط الذى سنتناولها أن يكون المسلم الذى يعمل بالدواوين مسلماً شيعياً - لأنهم أقرب إلى الشيعة - من النصارى واليهود.

ومرجع ذلك هو أن بعض الدواوين تحتاج إلى ذوى الخبرة بالشئون الإدارية والمالية، كديوان الخراج، والإنشاء والمكاتبات مثلاً. خاصة فى أول عهد الدولة، حيث لم يكن للفاطميين آنذاك اتباع تتوافر فيهم القدرة على ضبط الأحوال المالية والإدارية التى تحتاج إلى مهارة وتخصص كبيرين، أى أنهم كانوا من أهل الخبرة لا أهل الثقة عديمى الخبرة.

الله. وقد شغل طيلة خلافته بالقضاء على ثورات البربر التى اشتد خطرها فى عهده، وواصل من بعده ابنه المنصور الذى خلفه بعد وفاته سنة «٣٣٤ هـ / ٩٤٥ م» سياسته فى تعقب حركات البربر والقبائل الخارجة على حكمه واستطاع بعد قضاءه على الصعوبات التى واجهته أن يعيد تنظيم بلاد المغرب ويعمل على انعاش مواردها، وأسس مدينة جديدة سنة «٣٣٧ هـ / ٩٤٨ م» عرفت بالمنصورية - وهى أيضاً اشتقاقاً من اسمه المنصور واتخذها حاضرة له.

ولما توفى المنصور سنة «٣٤١ هـ / ٩٥٢ م» آلت الخلافة لابنه أبى تميم الملقب بالمعز لدين الله، الذى عنى بالعمل على توطيد نفوذ الخلافة الفاطمية فى بلاد المغرب وبرقة «ليبيا الحالية»، فعهد إلى جوهر الصقلى (الصقلبى)^(١)، باخضاع الأمراء الثائرين على الحكم الفاطمى فى هذه البلاد، كما شرع فى مواصلة الجهود التى بذلها كل من الخليفتين عبيد الله المهدي والقائم بأمر الله لفتح مصر، وما شجعه على ذلك اضطراب الأحوال السياسية فى مصر بعد وفاة كافور الأخشىدى، فأسند قيادة الحملة الرابعة التى أعدها لفتح مصر إلى مولاه «عبيده» جوهر الصقلى سنة «٣٥٨ هـ / ٩٦٨ م»، فسار جوهر على رأس جيشه حتى وصل برقة «ليبيا»، فقدم له صاحبها الذى كان يتبع مصر - فروض الولاء والطاعة ثم مضى جوهر فى سيره قاصداً الإسكندرية - فدخلها دون مقاومة، أى دخلها سلباً ولذا منع جنده من التعرض للأهالى بها. وسار بعد ذلك إلى الجيزة، ولما علم أهل الفسطاط بخبر وصول جوهر، توجه وفد منهم إليه لمفاوضته، وانتهت المفاوضات بكتاب الأمان الذى كتبه جوهر لهم وأعلنه للمصريين، وقد تضمن تعهده بالعمل على استتباب الأمن ونشر العدل وتأمينهم على أنفسهم وأموالهم.

وقد دخل جوهر الفسطاط فى ١٧ شعبان سنة ٣٥٨ هـ / ٧ يوليو ٩٦٩ م، وفى اليوم التالى شرع فى بناء مدينة جديدة لتكون حاضرة الفاطميين فى مصر، سماها المنصورية نسبة إلى المنصور أبى المعز، وظلت هذه التسمية حتى قدم المعز لدين الله^(٢) إلى مصر فسمها القاهرة.

وكانت هذه المدينة الجديدة محاطة بسور من اللبن (الطوب النى - الأخضر) فتح به ثمانية أبواب اثنان فى كل جهة وفى الشمال بابى النصر والفتوح، وفى الجنوب بابى زويلة والفرج وفى الشرق بابى القراطين والبرقيين، وفى الغرب بابى سعادة والخليج، وفى الوسط شيد قصر الخليفة المعز الذى عرف فيما بعد بالقصر الشرقى الكبير، ليكون مقراً للخليفة وحريمه وجنده وخواصه، وليكون أيضاً موضعاً للدواوين الإدارية، وكانت تبلغ مساحة هذا القصر فى حينه حوالى سبعين فدناً.

ولقد ظلت الدواوين الفاطمية بمكانها فى القصر الذى بناه جوهر للمعز، حتى نقلت فى عهد الخليفة العزيز بالله^(٣) (٣٦٥ - ٣٨٦ هـ / ٩٧٥ - ٩٦٦ م) إلى مقر وزيرة يعقوب بن كلس^(٤)، وبقيت به



٢ - اعتناق المذهب الشيعي:

وقد بدأ ذلك جلياً منذ بداية عهد الدولة الفاطمية بمصر، حينما أراد جوهر الصقلي إحلال المغاربة الشيعة محل المصريين السنة في دواوين الحكم، إذ أفسح المجال أمام القادمين معه من قبيلة زويلة ومن البرقيين.. وغيرهم لكي يشاركوا في شئون الإدارة والحكم.

وكان ذلك كما يقول البعض إنذاراً إلى المصريين السنة الذين يشغلون مناصب كبيرة بالدولة، وفي ذات الوقت دعوة مباشرة للتحويل إلى المذهب الشيعي، إذا ما أرادوا الاحتفاظ بمناصبهم، وهذا ما دفع البعض إلى التحول من مذهبهم إلى المذهب الشيعي طمعاً في السلطة والجاه ورغد العيش.

وقد تشدد الفاطميون في شرطهم هذا، فكانوا لا يولون رئاسة الدواوين أو ولاية الأقاليم، إلا لمن عرف بولائه للمذهب الفاطمي، وإيمانه به حرصاً منهم على تأمين جانبهم ضد الثورات.

هذا إلى جانب شروط أخرى مثل أن يكون من يعمل في هذه الدواوين عادلاً، صبوراً، نكياً، عاقلاً، ذو أمانة وعفة ونزاهة، وأن يكون ملماً بفنون الكتابة^(٧).

وسوف نتوقف هنا عند الإناء بفنون الكتابة لنتناولها في الحلقة القادمة لأنها تحتاج إلى شرح وإفاضة، على أن نضيف إليها الحديث عن شكل الرزي الخاص بالموظفين في الدواوين ولونه، ثم نتبع ذلك بالحديث عن العلامات المميزة لموظفي الدواوين المختلفة.. إلى جانب أمور أخرى سوف نتناولها في حينها.

الحواشي

١- كان جوهر الصقلي من الصقالبة الذين كثر تواجدهم في بلاط الأندلسيين، وكذلك في بلاط الفاطميين، والصقالبة هم الروس والبلغار (الآن)، وليس نسبة إلى جزيرة صقلية الإيطالية الحالية.

وعند فتح مصر كان عدد كبير من الصقالبة ضمن الجيش الذي صاحب جوهر، ولا تزال حتى اليوم توجد حارة بالقاهرة الفاطمية تعرف بحارة الصقالبة.

وجوهر الصقلي: هو أبو الحسن جوهر بن عبدالله، المعروف بالكتاب، كان من موالى المعز لدين الله، سيره من القيروان إلى مصر بعد موت كافور الإخشيدي على رأس جيش كبير، فدخلها سنة (٣٥٨ هـ/ ٩٦٨م)، وظل يحكم مصر نيابة عن الخليفة المعز حتى عام (٣٦٢ هـ/ ٩٧٣م)، وهو العام الذي قدم فيه المعز لدين الله إلى مصر وتسلم زمام الأمور فيها، ولما قدم المعز لدين الله عزل جوهر عن رئاسة الدواوين وجميع ما كان يتولاه، وقد توفي يوم الخميس العاشر من ذي القعدة سنة (٣٨١ هـ/ ٩٩١م).

٢- **المعز لدين الله:** هو أبوتميم معد بن المنصور أبي الطاهر

إسماعيل بن القائم بأمر الله أبي القاسم محمد، رابع الخلفاء الفاطميين، وأول من ملك منهم مصر والشام، ونقش إسمه على النقود، وقد قدم مصر عام (٣٦٢ هـ/ ٩٧٣م)، وظل يحكمها حتى وفاته سنة (٣٦٥ هـ/ ٩٧٥م).

٣- **العزى بالله:** هو المنصور نزار بن المعز لدين الله ثاني الخلفاء الفاطميين بمصر، تولى الخلافة بعد وفاة أبيه المعز لدين الله عام (٣٦٥ هـ/ ٩٧٥م)، حتى عام (٣٨٦ هـ/ ٩٩٦م).

٤- **يعقوب بن كلس:** هو يعقوب بن يوسف بن إبراهيم بن هارون ابن داود بن كلس وكنيته أبو الفرج، وهو يهودي الأصل ولكنه أسلم وحسن إسلامه، ولد ببغداد سنة (٣١٨ هـ/ ٩٣٠م) وتوفي في مصر عام (٣٨٠ هـ/ ٩٩٠م). وقد أوكل إليه جوهر الصقلي بعد فتحه مصر عام (٣٥٨ هـ/ ٩٦٩م) أمر الدواوين وجعل له حق التصرف المطلق فيها وذلك منذ عام (٣٦٠ هـ/ ٩٧٠م).

ولما قدم المعز لدين الله إلى مصر عام (٣٦٢ هـ/ ٩٧٣م) ولاه رئاسة ديوان الخراج وديوان الجوالي وديوان الأحباس وديوان الموارث، وظل قائماً على أمرها حتى وفاة المعز لدين الله عام (٣٦٥ هـ/ ٩٧٥م).

ولما تولى العزيز بالله الخلافة بعد أبيه رفع مكانة ابن كلس حتى فوض إليه أموره في سائر مملكته، ثم جعله وزيراً في يوم الجمعة ١٨ من رمضان سنة (٣٦٨ هـ/ ٩٧٨م) ولقبه بالوزير الأجل، فكان بذلك أول وزير للفاطميين بمصر.

ويذكر له أنه قام بنقل الدواوين إلى داره بعد وزارته، وظلت بها حتى وفاته، فعادت إلى القصر الفاطمي مرة أخرى.

٥- **الأفضل بن أمير الجيوش:** هو أبو القاسم شاهنشاه، ولقبه الأفضل، وهو ابن أمير الجيوش بدر الجمالي، تولى الوزارة للخلفاء الفاطميين (المستنصر بالله، وبالمستعلي بالله، والأمير لله) على التوالي في الفترة من (٤٨٧ هـ/ ١٠٩٤م) إلى أن قتل سنة (٥١٥ هـ/ ١١٢٢م).

٦- **دار الملك:** قام ببناؤها الأفضل أمير الجيوش سنة (٥٠١ هـ/ ١١٠٧م) ثم تحول إليها وسكنها ونقل إليها الدواوين وجعل فيها الأسطة (الولاتم والعزومات) وأخذ بها مجلساً سماه مجلس العطايا كان يجلس فيه، ولما قتل عام (٥١٥ هـ/ ١١٢٢م) صارت هذه الدار من جملة متنزهات الفاطميين، لأنه كان يوجد فيها بستان عظيم.

٧- **سمير عبدالله سليمان:** الدواوين في مصر خلال العصر الفاطمي. طبعة سنة ٢٠٠٦م. ص ص ٢٩ - ٣٤، ٥١ - ٥٣، - السيد عبدالعزيز سالم: تاريخ مصر الإسلامية حتى نهاية العصر الفاطمي. طبعة سنة ١٩٩٧م. ص ص ٢١٨ - ٢١٩.

دكتور/ إبراهيم إبراهيم عامر

نظم الإدارة في مصر منذ الفتح الإسلامي حتى نهاية العصر المملوكي

(الحلقة السادسة)

هـ - المعرفة بأيام العرب ووقائعهم وحروبهم:

وما يشترط في الكاتب أيضاً لإتمام عمله أن يكون عالماً وعارفاً بأيام العرب ووقائعهم وحروبهم وتسمية الأيام التي كانت بينهم، ومعرفة يوم كل قبيلة على الأخرى، وما جرى بينهم في ذلك من الأشعار والمنافسات، وتوضح أهمية ذلك في أن الكاتب إذا لم يكن عارفاً بأيام العرب، عالماً بما جرى فيها لم يدر كيف يجيب عما يرد عليه من مثلها، ولا ما يقول إذا سئل عنها، ويمثل ذلك نقصاً في عمله.

و - معرفته بالتاريخ وأخبار الدول:

لابد للكاتب من المعرفة بالتاريخ وأخبار الدول، لما في ذلك من الاطلاع على سير الملوك والسلاطين وسياساتهم، وذكر وقائعهم ومكائدهم في حروبهم وما مر عليهم من تجارب.

ز - المعرفة بالأحكام السلطانية:

وقد كان ذلك لزاماً عليه بسبب ما قد يؤمر به من الأمور، فيعرف منها كيف يخلص قلمه على حكم الشريعة من توليه القضاء والحسبة.... وغير ذلك.

ومن الأمور الأخرى التي تخص من يعمل بالدواوين:

- إجادة بعض اللغات الأجنبية المعاصرة:

لم يكن هذا الشرط عاماً على كل المتقدمين للعمل بالدواوين، بل كان يخص طائفة من الموظفين أصحاب الثقافات الخاصة، يشترط فيهم معرفة اللغات الأجنبية المعاصرة مثل: الفارسية والتركية واليونانية ليكونوا أئمة السنة الدولة ويدها التي تخاطب بها الشعوب والملوك في العالم أجمع، كل على حسب قواعده وأصول بلاده، وسياسة دولته واتجاهها، وهو ما يعرف عليهم اليوم اسم المترجمين.

وكان على هؤلاء الموظفين الناطقين بهذه اللغات الخاصة، معرفة الألفاظ المختلفة للملوك والأمراء والسلاطين، وما يستعمل في مخاطبتهم من صفات ونعوت، وكان يوجد لهذا الغرض «سجل» يشتمل على المعلومات الخاصة برؤساء وملوك وأمراء الدول الأجنبية، وهو ما يعرف اليوم باسم المراسم والبروتوكولات.

- إجادة فن الحساب وعلوم الهندسة:

وكان يشترط في المتقدم للعمل بالدواوين وخاصة ديوان الخراج، إجادة فن الحساب، وعلوم الهندسة والرّي، ومعرفة الموازين وأنواع المكاييل.

- توافر عنصر الخبرة:



دكتور/ إبراهيم إبراهيم عامر

استاذ الآثار والفنون والحضارة الإسلامية

والمتاحف والإرشاد السياحي والمتحف

وخبير باليونيسكو

في الحلقة السابقة أشرنا إلى إشراك الفاطميين للمغاربة مع المصريين في إدارة شؤون البلاد مدارة لهم، وأن المغاربة لم يلعبوا دوراً يذكر في الإدارة إلا في بداية قيام الدولة الفاطمية، ثم تواروا عن المهام الكبرى في الإدارة المركزية لجهلهم بدقائق الإدارة المصرية، وأصبح الفاطميون يعتمدون على المصريين في الوظائف الديوانية، وخاصة أهل الذمة الذين عرفوا بدرائتهم وخبرتهم في مجال الإدارة، وذلك من خلال شروط العمل بالدواوين الفاطمية وتوقفنا عند ضرورة أن يلم من يعمل بالدواوين بفنون الكتابة التي سوف نتناولها الآن إلى جانب أمور أخرى تخص الدواوين.

الإمام بفنون الكتابة

حرصت على التوسع في الحديث عن هذه النقطة لأهميتها بالنسبة لمن يعمل في الدواوين، لأن الكاتب «الموظف» بالدواوين يحتاج لكي يكون صالحاً لممارسة الأعمال الكتابية التي سوف يتولى مباشرتها، أن يكون ملماً بفنون الكتابة والبلاغة، عارفاً بأسرار العمل والقوانين المتبعة في الدواوين التي سيعمل فيها ولذا يجب أن يشترط فيه:

أ - حفظ كتاب الله تعالى:

يجب على من يعمل بالدواوين أن يكون حافظاً للقرآن ومتدبراً لمعانيه ذاكرأ له في كل ما يرد عليه من الوقائع التي يحتاج إلى الاستشهاد به فيها.

ب - الاستكثار من حفظ الأحاديث النبوية:

ويأتى في المرتبة الثانية بعد حفظ القرآن، حفظ كثير من الأحاديث النبوية، وخصوصاً المتعلقة بالسير والمغازي والأحكام، والمقصود من ذلك الاحتجاج بها في مكان الحاجة.

ج - إجادة علم النحو لتقوية قريحته اللغوية:

كان على الكاتب حتى يتجنب الوقوع في الأخطاء اللغوية في كتاباته أن يتعرف على القواعد النحوية والبلاغية التي تنمي قريحته اللغوية ولا تفسد عمله.

د - حفظ أشعار العرب ومطالعة شروحيها:

وكان على الكاتب أن يكون حافظاً لأشعار العرب ومطالماً لشروحيها، لأن ذلك يفيد في مواضع الاستشهاد، حيث يبرز ما في نخيرة حفظه منها ما يناسب الحدث الذي بين يديه وكأنه وضع له.

الوسط - والعمامم السود فوق رؤوسهم.

وبالنسبة لمن كانت له سلطة تولية وعزل موظفي الدواوين في العصر الفاطمي فكان الخليفة نفسه أو الوزير وكان يتم ذلك على النحو التالي:

أولاً: سلطة الخليفة في تولية وعزل موظفي الدواوين:

في بداية الدولة الفاطمية كان الموظفون يتقلدون مناصبهم مباشرة من الخليفة وخاصة رؤساء الدواوين باعتباره الرئيس الأعلى للدولة، وكان هذا الحق مرتبطاً بالخليفة الفاطمي على نحو من الاستقلالية وسعة النفوذ، منذ قدوم المعز لدين الله واستقراره في مصر عام ٣٦٢هـ/٩٧٣م حيث كان أول شيء بدأه فيما هو خاص بالدواوين إصداره أوامره بتعيين «يعقوب بن كلس» رئيساً لعدد من الدواوين كديوان الخراج، وديوان الجوالي، وديوان الأحباس، وظل هذا الأمر متبعاً حتى نهاية النصف الأول من زمن حكم الخليفة المستنصر بالله ٤٢٧ - ٤٨٧هـ/١٠٣٥ - ١٠٩٤م الذي كان فيه الخلفاء يسيطرون على مقاليد الأمور في الدولة قبل أن تصف سلطتهم ونفوذهم.

وكان للخليفة أيضاً سلطة عزل أي موظف، أي أن الخلفاء الفاطميين كانوا يملكون حق التولية والعزل لموظفي الدواوين حتى عام ٤٦٦هـ/١٠٧٣م حيث ظهر منذ هذا التاريخ وحتى نهاية الدولة الفاطمية ٥٦٧هـ/١١٧١م ضعف الخلفاء واستأثر وزراءهم بالسلطة دونهم، مما كان له أكبر الأثر في ضعف هذا الحق الذي أخذ يتوارى ويتلاشى شيئاً فشيئاً حتى انقضى أمر الدولة الفاطمية على يد صلاح الدين الأيوبي.

ثانياً: سلطة الوزير في تولية وعزل موظفي الدواوين:

عندما ضعفت سلطة الخليفة كان لمتولى الوزارة سلطة تعيين وعزل موظفي الدواوين، خاصة إذا تضمن سجل توليته ما يفيد الإشراف على الدواوين. وعن الإجراءات المتبعة عند فصل أحد رؤساء الدواوين أو مرعوسهم، فقد كان كل ديوان يتقسم إلى قسمين: قسم للإدارة، وقسم للمراجعة «ضبط المصروفات».

فكان إذا تم فصل أحد الموظفين بالدواوين وخاصة رؤساء الدواوين خلال السنة وتولى مكانه آخر، لزمه أن ينظم ويضبط لما مضى من السنة في مباشرته حساباً «أي تسوية حساباته»، ولزم الموظف أن يعد ملخصاً لما هو باقى من أعمال حتى نهاية السنة. وأن يكتب عند عمل التقرير السنوي للديوان ما يفيد بداية ونهاية خدمة ذلك الموظف المخول بالديوان.

سوف نتوقف هنا عند هذا القدر من الحديث عن التنظيم الإداري للدواوين في العصر الفاطمي على أن نستكمل في الحلقة القادمة عن أمور أخرى مثل مكتب شكاوى الموظفين بالدواوين العامة، وموقع جهاز الشكاوى بالقاهرة، والافوات التي تقدم فيها الشكاوى والأسلوب المتبع في ترتيبها. إلى غير ذلك من الأمور.

الحواشي

- (١) دار الكسوة: كانت تقع داخل مدينة القاهرة الفاطمية، وكان يحمل إليها ما يتم إنتاجه في دار الطراز «المصانع» بتونس وديبوق وشطا ودمياط والإسكندرية والفريوم.
- (٢) سمير عبدالله سليمان: الدواوين في مصر خلال العصر الفاطمي، طبعة سنة ٢٠٠٦م، ص ٥٤ حاشية ١٥.
- (٣) سمير عبدالله سليمان: نفس المرجع ص ٣٨، السيد عبدالعزيز سالم: تاريخ مصر الإسلامية حتى نهاية العصر الفاطمي، طبعة سنة ١٩٩٧م، ص ٢١٨، ٢١٩.

ومما يشير إلى أن الفاطميين قد وضعوا نظاماً دقيقاً عند اختيار موظفيهم بالدواوين، أنهم قد اشتراطوا - إلى جانب ما سبق - توافق عنصر الخبرة، بحيث يكون المتقدم لشغل إحدى وظائف الدواوين من بين الأسر التي كان يعمل بها أربابها في خدمة الدولة من قبل، حتى يسهل عليه خوض غمار وظيفته سريعاً، لسابق معرفته بدروب العمل المختلفة، ومن ثم لا يتعطل دولا العمل، أو يتأثر بخروج أحد الموظفين إذا ما دعت الضرورة.

- وكانت هناك إجراءات أخرى لمن يقع عليه الاختيار للعمل في الدواوين. تمثلت فيما يعرف اليوم بالدورات التدريبية التي تسبق التعيين في الوظيفة أو المصنع، فكما حرصت الدولة الفاطمية على وضع شروط خاصة للعمل بدواوينها، فقد عملت على تنمية قدرات هؤلاء الموظفين والكتاب المتحقين بدواوينها المختلفة عن طريق اكتسابهم للمهارات الخاصة بوظائفهم، وإعدادهم الإعداد الجيد قبل مباشرة اختصاصاتهم داخل الدواوين.

ولذلك كان الموظف الذي يرشح لعمل يقضى فيه فترة يتدرب خلالها على أنواع الأعمال الكتابية المختلفة - ليسهل عليه فيما بعد - إنجاز ما قد يسند له من مهام وأعمال، ومثال ذلك مما ذكرته لنا المصادر التاريخية، ما قام به الفضل البيسانى الذي تولى «ديوان الإنشاء» عام ٥٦٦هـ/١١٧٠م من تدريب على فنون الكتابة والإنشاء من حيث النظم والرسوم الخاصة بها في مصر خلال العصر الفاطمي على يد «ابن الخلال» الذي كان يتولى رئاسة ديوان الإنشاء منذ أواخر عهد الخليفة الحافظ لدين الله ٥٤٤هـ/١١٤٩م حتى عام ٥٦٦هـ/١١٧٠م.

وهنا ننتقل إلى نقطة أخرى من نقاط العمل بالدواوين الفاطمية، ألا وهي تسجيل أسماء الموظفين بدفاتر الرواتب، فبعد أن تتبين صلاحية الموظف للعمل المتقدم له، يتم إلحاقه بديوان الرواتب «وهو ما يعرف اليوم بالمهام لتسجيل اسمه، واستيفاء بياناته في كشوف أو دفاتر مخصصة لذلك، يطلق عليها «استيما» وهو مقابل ما نسميه اليوم «استيما» وجميعها «استيما».

ثم يجرى الراتب المقرر له حسبما يتفق وطبيعة عمله بالديوان المعين به. ومن النقاط الأخرى التي ترتبط بالعمل في دواوين الدولة الفاطمية الزى الخاص بالموظفين العاملين في الدواوين ولونه، حيث كان للموظفين بالدواوين زى خاص، مثلما عليه الحال في بعض المصالح الحكومية في الوقت الراهن، فقد امتدت عناية الدولة الفاطمية بموظفي الدواوين فخصصت لهم ملابس صيفية وأخرى شتوية، وأنشأت لهذا الغرض منذ بداية عهدها بمصر ما يعرف بدار الكسوة^(١)، التي كانت تخرج منها جميع أنواع الثياب إلى أرباب الوظائف في الدولة من ملابس صيفية وشتوية.

وكان اللون العام لهذه الملابس هو اللون الأبيض - شعار الدولة الفاطمية - منقوش عليه سطور من الكتابات الكوفية، تتضمن اسم الخليفة وحده تارة، ومع وزيره تارة أخرى، بالإضافة إلى بعض الصور المختلفة للطيور والحيوانات مع ذكر مكان الصنعة وتاريخها^(٢).

وكانت ملابس الموظفين تختلف باختلاف رتبهم، ومراكز أعمالهم بالدواوين، فكبار الموظفين كانت ملابسهم تتكون من بدلة مذهب وعمائم كبيرة من القصب (وهي ثياب من الكتان والحبر رقيقة وناعمة) المطرز بالذهب^(٣).

أما صغار الموظفين فكانت ملابسهم تتكون من قطعتين عبارة عن قميص وسروال وتصنع من الكتان والصوف.

وكان المتبع عند توزيع الكسوة أن توضع في شدة «ربطة أو صرة» تحمل اسم صاحبها، حيث كان يعلق فيها رقعة «بطاقة» يكتب بها اسمه والديوان الذي يعمل به ورتبته.

وكان موظفو الدواوين في العصر الفاطمي يمنحون عند توليتهم وظائفهم بعض الأدوات التي تتفق وطبيعة عملهم، وكذلك علامات «شارات» تدل على مكانة أصحابها، وكانت الدواب من العلامات المميزة لبعض رؤساء الدواوين كما يفعل الآن في تخصيص سيارات لكبار موظفي الدولة.

وكان للموظفين من أهل الذمة «اليهود والنصارى» علامات تميزهم عن زملائهم المسلمين، لتسهيل معرفتهم مثل «الزنانير» - وهي حزام يشد فوق

نظم الإدارة في مصر منذ الفتح الإسلامي حتى نهاية العصر المملوكي

(الحلقة الثامنة)



دكتور/ إبراهيم إبراهيم عامر
استاذ الآثار والفنون والحضارة الإسلامية
والمتاحف والإرشاد السياحي والمتحف
وخبير باليونيسكو

بعد أن استعرضنا في الحلقات السابقة الحديث عن نشأة الدواوين بمصر وتطورها إلى بداية العصر الفاطمي، ثم التنظيم الإداري والفني وتطوره لتلك الدواوين في مصر خلال العصر الفاطمي. سوف نلقى الضوء في هذه الحلقة وبعض الحلقات القادمة على الدواوين في العصر الفاطمي بتوسع، **على أن نقسمها تبعاً للدور الذي تقوم به مثل: دواوين الموارد المالية للدولة، ودواوين النفقات ووجهتها، ودواوين المراقبة والمراجعة، ودواوين الإنشاء والمكاتب، ودواوين البريد، ودواوين الجيش والأسطول، ودواوين أخرى، لنرى إلى أي مدى تقدم الفاطميون بدواوينهم عن من سبقوهم وإلى أي مدى سوف تؤثر فيما بعد في دواوين كل من الدولتين الأيوبية والمملوكية من بعدها.**

دواوين الموارد المالية في الدولة الفاطمية

أهتم الفاطميون منذ مجيئهم إلى مصر (٣٥٨ - ٥٦٧ هـ/ ٩٦٨ - ١١٧١ م) بالنواحي المالية والاقتصادية، إذ أن المال والاقتصاد قاطرة من قاطرات التقدم لأي أمة قديماً وحديثاً، ولا تستطيع أي دولة أن تبني مجدها وحضارتها دون أن تتوافر لديها الأموال التي تنفق منها على جيوشها ومراقفها ودواوينها وما يعود على المجتمع بالنفع والمصلحة العامة.

لذا فقد اهتمت الدولة الفاطمية بوضع القواعد والضوابط التي تسهل وتسير النظام المالي وذلك بتطوير الدواوين السابقة عليها واستحداث أخرى لكي تسهل عملية ضبط ومراقبة الإيرادات المتنوعة والمختلفة للدولة، وقد تعددت هذه الدواوين التي سنتناولها ونعرض لها الواحد تلو الآخر.

أولاً: ديوان الخراج^(١)

الخراج هو الضريبة التي تفرض على الأراضي الزراعية، وديوان الخراج هو المكان الذي يحتفظ فيه بالسجلات التي يدون بها تقديرات الخراج على مناطق الدولة المختلفة، وأنواع الأراضي بكل منطقة. وكان يشغل هذا الديوان جزء من القصر

الفاطمي الكبير. وكان المتبع في دفاتر السجلات ألا تترك سطور خالية من الأرقام حتى لا يكون ثمة مجال للتزوير، وكان يتولى هذا الديوان موظف كبير، له الولاية في الإشراف على فرض الضرائب على الأراضي الزراعية (وهي التي تسميها الآن ضريبة الأتبان الزراعية)، وتحديد طرق جبايتها وإقرار أوجه الإنفاق، وكان يساعده مجموعة من العمال والجباة والكتبة.

ويتمثل مساعد ومتولى هذا الديوان في:

١. الكاتب: وهو الذي كان يحدد مساحة الأرض

قبل وبعد المحصول.

٢. الشاهد العدل: وكان على صلة بالمستقبلين (المزارعين) والدولة، ويصحب دائماً الكاتب في جولاته.

٣. المشارف: وكان يشرف على عملية جباية

الخراج، ويعمل على إدخال المحصول إلى بيت المال، على أن يلتزم الرسوم العادلة، ولا يضيع حقاً لبيت مال المسلمين، ولا يخيف أحداً من المزارعين.

٤. الأجناد (الجند): كانوا يقومون بجمع الخراج أثناء عملية الجباية، التي كانت تحتاج إلى من توفرت فيهم الحماسة وقوة البطش، وبمعنى آخر كان يتم استخدامهم ضد من يمتنع عن دفع الخراج وهم ما يسمون في الشرطة القوة التنفيذية.

ومن الصفات التي كان يجب توافرها فيمن يتولى ديوان الخراج، أن يكون من أهل الدين والصلاح والأمانة والفقه والعلم، عارفاً بالسطوح والمساحة خبيراً بالحساب والمقاسات، ليأخذ الحق ولا يحيف ولا يضيع، لأن الحيف سريع المضرة، وخراب البلاد.

وكان لديوان الخراج وصاحبه فروع في الأقاليم، يتولى الإشراف على كل فرع منها موظف يسمى (الجتال). وكان يعاونه في القرى مشايخ القرى ورؤساؤها (العمد).

وكان تقدير الخراج يتم حسب نوع الأرض وجودتها، ونوع

وروحه العالية في معاملة أهل الذمة على مر العصور وكر الدهور.

وكان ديوان الجوالي والجزية يتولى جباية الجزية المفروضة على أهل الذمة من اليهود والنصارى. ويتوضح أكثر نقول إن الجزية هي مبلغ من المال يفرض على أهل الذمة يدفعونه كما يدفع المسلم «الزكاة» فالطرفان من حيث المبدأ متكافئان، كل منهما يؤدي للدولة التي ترعاه واجبا يختلف عن الواجب الآخر، حتى يتعادل الفريقان في تحمل المسؤولية، وهما رعية لدولة واحدة، كما تعادلا في التمتع بالحقوق وتساويا في الانتفاع بالمرافق العامة للدولة.

وبمعنى آخر نستطيع أن نقول إن الجزية مفروضة على أهل الذمة عموما، مقابل حمايتهم والدفاع عنهم وعما يملكون من مال وولد وأرض لأن الجيش الإسلامي هو الذي كان يتولى مسؤولية توفير الأمن والطمأنينة لهم كونهم كانوا معفون من الخدمة في الجيش.

والجزية تختلف عن الخراج، من حيث إنها تفرض على الرؤوس في حين يفرض الخراج كما أسلفنا على الأرض، كما أنها تسقط شرعا إذا دخل الذمي في الإسلام، أما الخراج فيؤخذ من المسلم وغير المسلم، والجزية نص والخراج اجتهاد.

وكانت الجزية ضمن الموارد المالية في مصر الإسلامية قبل قيام الدولة الفاطمية بمصر، وكان مقدارها ديناران عن كل نفس، ويعفى منها الصبيان والشيوخ والنساء والرهبان، أي كانت تفرض على كل شخص قادر على حمل السلاح.

ولقد اختلف مقدار الجزية في العصر الفاطمي عما كانت عليه قبله، **حيث قسمت إلى ثلاث طبقات هي:** الغنى وكان يدفع أربعة دنانير وسدس، ومن متوسط الحال ديناران وقيراطان، ومن الفقير دينار واحد وثلاث وربع وحببتان، وكان يضاف إلى كل طبقة من هذه الطبقات الثلاث، درهمان وربع كرسوم للمستخدمين والقائمين على جبايتها، أي أنه أصبح يراعى ظروف الناس وحالتهم المادية والاجتماعية لعدم إرهاب الرعية.

وكان يشترط فيمن تجب عليه الجزية: الحرية والبلوغ، ولا تجب على امرأة ولا صبي ولا مجنون ولا عبد، لأنهم أتباع وذرائع. وكذلك الراهب والشيخ الطاعن في السن.

وكانت الجزية تؤخذ من الحرفيين والتجار في المدن، أما في القرى فقد كان يتولى جبايتها لحساب الديوان عرفاء الذمة، حيث مطالعة بكل صبي يولد لوقتته، وبمن هلك «مات» منهم، وكتابة أسمائهم في جريدة «عريضة» مفردة خاصة بهم.

وكان ميعاد جباية الجزية «الجوالي» بمصر في شهر المحرم كل عام، إذ كان الاعتماد في جبايتها على السنة الهلالية، وكانت الجوالي تقرر «تفرض» جملة على الطائفة، ويطلب من أفرادها الوفاء بها عن طريق البطريك القبطي أو الحاخام اليهودي الذي كان بمثابة الشيخ المشترك.

وكانت العادة أن يعطى لمن يدفع الجزية «براءة» تثبت أدائه لها، وكان يتولى رئاسة ديوان الجوالي موظف كبير يسمى «الناظر» تعرض عليه الأعمال المالية المتعلقة بالجزية، ويعاونه بعض الموظفين لضبط إيرادات الجزية التي يدفعها أهل الكتاب.

المزروع فيها، وأسلوب الري المتبع في ريهها، أهو بالسقي أو بالأمطار أو بالفيضان. وكان الخراج يقدر على أساس مساحة الأرض المملوكة للشخص، وكانت وحدة المساحة التي يقدر بها الخراج هي الفدان. وكانت المساحة الكلية للفدان في ذلك الوقت (٥٩٢٩) متراً مربعاً، أما في تعريف الحكومة المصرية اليوم فهي (٤٢٠٠) متر تقريباً.

وكان الخراج يحى على الأراضي المزروعة بالسقي إذا بلغ مقدار ماء النيل في المقياس بالروضة ستة عشر ذراعاً، وهو المستوى الأمثل الذي يدر خطر المجاعة عن البلاد. أما إذا بلغ سبعة عشر ذراعاً فإنه يكفي لزراعة معظم الأراضي وليس كلها، أما إذا بلغ ثمانية عشر ذراعاً فإن الخراج كان يحى عندئذ بطريقة موفقة جيدة، أما إذا قل ارتفاع منسوب المياه في المقياس عن ستة عشر ذراعاً فإن ذلك ينذر بالمجاعة والقحط في البلاد. ومما يجدر ذكره أن الدولة الفاطمية فرضت خراجاً على الأراضي البور، إذ كان المتبع عند بوار أى قطعة أرض زراعية أن تلجأ الحكومة إلى تحويلها إلى مراعى وتحصل في المقابل على خراج تقرره رؤوس الحيوانات.

ونتيجة لما كانت تتقاضاه الدولة الفاطمية من خراج، فكانت تهتم بتطهير الترع والخلجان، وحفر ما تحتاج إليه بعض المناطق، بغرض إتاحة الفرصة لتوسيع الرقعة الزراعية أو على الأقل المحافظة عليها، لأنهم كانوا يدركون قيمة الزراعة في مصر التي يتوقف اقتصادها بالدرجة الأولى والرئيسية على الإنتاج الزراعى. وكانت العادة أن يعطى لمن يدفع ما عليه من خراج براءة، تثبت أدائه الخراج. أما المتأخرات الواجبة على دافعى الخراج، فقد كانت تسجل في كشوف، ويكتب قيمتها في كشوف الخراج، ويذكر فيها أسماء وألقاب من يجب عليهم دفع الخراج، وأثبتت أسماء من يتوفى منهم، وما يستحق على الورثة^(٢).

ثانياً: ديوان الجوال والجزية^(٣)

الجوال جمع جالية، وأصلها الجماعة التي انتقلت من موطنها إلى وطن آخر، وهي تستخدم حالياً في الدلالة على الجماعات من الناس التي تهجر وطنها لأى سبب من الأسباب، لتعيش في بلد آخر يختلف كثيراً عما اعتادوا عليه من عادات وتقاليده، وهو ما يقال مثلاً عن الجماعات العربية المتحدثة باللغة العربية المقيمة في الدول الغربية والأوروبية والأمريكية.. وغيرها.

وقد أطلق هذا الاسم في العصر الإسلامي على أهل الذمة من اليهود الذين أجلاهم عمر بن الخطاب من الجزيرة العربية، ثم صارت ضريبة الجزية المفروضة عليهم تعرف باسم الجوال، وهي من الفعل جلا بمعنى خرج.

والجزية من الفعل جزى يَجْزِي، والجزية بالكسر ما يؤخذ من أهل الذمة مقابل ما أعطوه من الأمن، والمقصود بأهل الذمة المعاهدون من أهل الكتاب اليهود والنصارى، وهو المعاهد الذي أعطى عهداً يأمن به على ماله وعرضه ودينه.

ولم تكن الجزية عقوبة لأهل الذمة وأولادهم فهذا لا يتماشى مع عدالة الإسلام وسماحته، بل الغرض منها تأمينهم وحمايتهم طالما لا ينقضون عهداً للمسلمين، ولا يمالئون عليهم عدواً وتلك عظمة الإسلام

رابعاً: ديوان الأحباس «الأوقاف»^(٥)

لم يكن لهذا الديوان إدارة مستقلة تقوم على أمره وترعى شؤونه إلا منذ العصر الفاطمي، إذ كان قبل ذلك يتبع بيت المال، فلما قدم الفاطميون مصر زادت عنايتهم بالأحباس «الأوقاف» وصار لها ديواناً مفرداً، ويقوم بالإشراف عليه قاضى القضاة «كبير القضاة». وقد أنشأ الخليفة المعز لدين الله «٣٤١ - ٣٦٥ هـ / ٩٥٣ - ٩٧٥ م» فى مصر ديوان الاحباس سنة «٣٦٣ هـ / ٩٧٣ م» وجعل اختصاصه العناية بالأماكن الدينية والصرف على المستحقين فى المساجد، وكان بالديوان «كاتبان ومعيان» مهمتهم تنظيم الكشف «الاستيमारات» وأثبت ما فى الرقاع، مما يجبى له من الجهات المختلفة بالوجهين القبلى والبحرى وبين أوجه الدخل والمنصرف.

والأحباس سميت بذلك لحبس المال ووقفه على جهات البر وصرف منافعة فى سبيل المال، ويصح ان تكون منفعتها لأشخاص بشروط معينة، وديوان الأحباس يشبه وزارات الأوقاف فى الدول الإسلامية. وتمثلت الأحباس فى مصر خلال العصر الفاطمي فى البيوت والقياسر «القباصر» وهى الأسواق الصغيرة المستوفة «المغطاة» والطواحين والحوانيت «الدكاكين».. وغير ذلك.

كما اشتملت على مساحات من الأراضى الزراعية، وكانت الأحباس «الأوقاف» تمثل مورداً مهماً من الموارد المالية للدولة فى العصر الفاطمي.

وقد شارك الخلفاء الفاطميون فى حبس الأراضى لفعل الخيرات الوزراء وكبار التجار والأعيان من ذوى الثراء والجاه.

خامساً: ديوان المضر

هذا الديوان يشبه اليوم ما يقوم به «هيئة الرقابة الإدارية والجهاز المركزى للتنظيم والإدارة والكسب غير المشروع»، وقد أنشأه الخليفة الحاكم بأمر الله «٣٨٦ - ٤١١ هـ / ٩٩٦ - ١٠٢٠ م» بسبب ظهور كثير من الفوضى والفساد بين طائفة من موظفى الدولة، الذين أساءوا استخدام السلطات المخولة لهم، وبخاصة موظفى الخراج مما ساعدهم على توفير كثير من المال غير المشروع.

وقد لاحظ الحاكم بأمر الله هذا الأمر، مما حدا به إلى إنشاء هذا الديوان ليقضى على هذه الظواهر التى تخرج عن المألوف وتوقع الضرر بالناس فعمد إلى مصادرة أملاك من يثبت لديه اتساع ثروته بسبب استغلال نفوذه.

وقد امتدت المصادرة لكبار رجال دولته، حتى أن الأمر شمل كذلك آل البيت الفاطمي أنفسهم، فقد استولى على بعض ما يملكه أفراد أسرته وبعض خواصه من النساء.

امتد الأمر حتى خلافة الأمر بأحكام الله «٤٩٥ - ٥٢٤ هـ / ١١٠١ - ١١٣٠ م» وقد زادت الأموال والأملاك المصادرة لحساب هذا الديوان وذلك بسبب سياسة «الأمر بأحكام الله» التى اعتمدت على المصادرة لكبار الموظفين ممن يشتهر أمره ويذيع صيته، وقد بقيت مصادرة الخلفاء الفاطميين للمنحرفين حتى نهاية دولتهم بمصر.

وكان مقره فى ديوان الموارث الحشرية، حيث كان ملحقاً به ولذلك سُمى بديوان الجوالى والموارث الحشرية، ولذلك كان يطلق على صاحبه متولى ديوان الجوالى والموارث الحشرية. وكان يتم تسجيل أسماء من تجب عليهم الجزية بالديوان بذكر الاسم على اليمين من الورقة «الكشف»، ومبلغ جزيته على اليسار - كما هو الحال اليوم - وكان يذكر المبلغ وتحت ما قد يكون باقياً على ذلك الاسم من مبالغ مالية لسنوات سابقة. وكانت الطريقة المتبعة فى تدوين الأسماء بالديوان هى كتابتها مسلسلة حسب حرف المعجم، لتسهيل خدمة الاسم ومعرفة ما أداه.

ثالثاً: ديوان الزكاة (٤)

الزكاة والصدقة متلازمان فهما شئ واحد، وفى ذلك يقول أحد العلماء الصدقة زكاة، والزكاة صدقة.

وقد وردا فى القرآن الكريم على هذا النحو فى قوله تعالى «خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها» أى تطهر ذنوبهم وتزكى أعمالهم. وهى أحد أركان الإسلام الخمسة بنص حديث الرسول ﷺ: «بنى الإسلام على خمس شهادة لا إله إلا الله وإن محمداً رسول الله، وإقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، صوم رمضان وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً».

وتعطى الزكاة على المذكورين فى قوله تعالى:

﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾

وأموال الزكاة نوعان: أموال ظاهرة كالزروع والثمن والمواشى، وأموال باطنة كالذهب والفضة وأرباح التجارة والصناعات.

كما كانت الزكاة تحصل من جميع ما يرد إلى مصر عن طريق منافذها الطبيعية، فقد كان الفاطميون يأخذون الزكاة على المواشى التى تصل مع أهل برقة «وهى ليبيا الحالية» إلى منطقة البحيرة بحثاً عن المراعى، كما كانت تحصل من تجار الكارم «التوابل والبحور» القادمين من افريقيا من أهل النكور «غانا والسنغال وكينيا والنيجر»، والقادمين من الهند وجزيرة العرب وشرق افريقيا عن طريق ميناء عيذاب على البحر الأحمر بالقرب من القصير الحالية، خاصة اذا حال الحول «أى مر سنة» عليهم بالبلاد.

وكان بمصر فى العصر الفاطمي ديواناً للزكاة، على رأسه موظف كبير يدعى «متولى الزكاة» يعاونه مجموعة من الموظفين يخرجون إلى المناطق التى يتجمع بها التجار القادمون من خارج مصر فى مناطق الصعيد وهى: منية بن أبى الخصيب «المنيا الحالية»، وأخميم «تقع بمحافظة سوهاج الآن»، وقوص على البحر الأحمر «وهى تتبع محافظة قنا الآن»، لكشف أحوال المسافرين من التجار والحجاج لتحصيل الزكاة.

وكان يشترط فيمن يتولى ديوان الزكاة أن يكون حراً، مسلماً، عادلاً، عالماً بأحكام الزكاة.

والأشمونية، والأسبوطية وكان هذا الديوان فى العصر الفاطمى من أجل الدواوين قدراً، وكان يختص بالقيام على جباية ما يتعلق من حسابات ومعاملات مختلفة كئانب عن الدواوين المركزية بالقصر الفاطمى فى القاهرة، ثم يقوم بإرسالها إلى الدواوين المركزية بالعاصمة.

وكان يتولى إدارة هذا الديوان رجل من كبار الموظفين يسمى صاحب «ديوان الصعيد» أو «المشارف» وكان يعاونه عدة كتاب.

تاسعاً: ديوان أسفل الأرض «الوجه البحرى»^(٩)

وقد اختص هذا الديوان بشئون زمام مصر من بحرى القاهرة إلى البحر المالح، عدا الثغور «الموانىء» التى كان لها ديوانا يهتم بها ويقوم أمرها كما سبق أن أسلفنا وكانت الأقاليم التابعة له هي: القليوبية، والشرقية، والدقهلية، والمرتاحية، والسمنودية والأبوانية والمنوفيتان والبحيرة.

وكان اختصاص هذا الديوان يتشابه كثيراً مع اختصاص ديوان الصعيد الأعلى والأدنى من حيث القيام على جباية ما يتعلق من حسابات ومعاملات مختلفة تتعلق بالدواوين المركزية بالقاهرة حيث يقوم بإرسالها إليها وفق ما كان متبعاً مع ديوان الصعيد. وكان يتولاه موظف كبير يسمى «صاحب ديوان أسفل الأرض» وكان راتبه مثل راتب صاحب «ديوان الصعيد الأعلى والأدنى» عشرين ديناراً فى الشهر، ومعاونيه والكتاب والعاملين بالديوان بين عشرة دنائير وسبعة إلى خمسة دنائير شهرياً.

الحواشى:

- ١- سمير عبدالله سليمان: الدواوين فى مصر خلال العصر الفاطمى طبعة سنة ٢٠٠٦م ص ص ٦٥ - ٧١.
- أيمن فؤاد سيد: الدولة الفاطمية فى مصر طبعة سنة ٢٠٠٠ ص ص ٥١٧ - ٥٢٢.
- ٢- عبدالمنعم ماجد: نظم الفاطميين ورسومهم فى مصر ج ١ طبعة سنة ١٩٧٣م ص ص ١١٥ - ١١٧.
- ٣- عبدالمنعم ماجد: نفس المرجع والجزء ص ص ١١٩ - ١٢١.
- أيمن فؤاد سيد: المرجع السابق ص ص ٥٢٣ - ٥٢٧.
- ٤- سمير عبدالله سليمان: المرجع السابق ص ص ٨٤ - ٨٦.
- أيمن فؤاد سيد: المرجع السابق ص ص ٥٢٧ - ٥٢٩.
- ٥- عبدالمنعم ماجد: المرجع السابق. نفس الجزء ص ١٢١.
- أيمن فؤاد سيد: المرجع السابق ص ص ٥٤٣ - ٥٤٧.
- ٦- أيمن فؤاد سيد: المرجع السابق ص ص ٥٣٩ - ٥٤٣.
- ٧- حسن إبراهيم حسن: تاريخ الدولة الفاطمية. طبعة سنة ١٩٨١م ص ص ٦٠٣ - ٦٠٤ - عبدالمنعم ماجد: المرجع السابق نفس الجزء ص ص ١١٧ - ١١٨.
- ٨- سمير عبدالله سليمان: المرجع السابق ص ص ٩٤ - ٩٦.
- ٩- نفس المرجع ص ص ٩٦ - ٩٧.

سادساً: ديوان المواريث الحشرية^(٦)

المواريث الحشرية: هي الأموال التى يموت أصحابها بلا وارث شرعى لها فتؤول إلى بيت المال. وقد اهتم الخلفاء الفاطميون بها، فأنشأوا لها ديواناً عرف «بديوان المواريث الحشرية». وكان يختص بالعناية بشئون المواريث وضبط أحكامها.

وكانت المواريث الحشرية تدخل ضمن موارد الدولة الفاطمية، خاصة فى أثناء الأزمات والأوبئة التى تمر بها البلاد وكثيراً عندما تنخفض مياه النيل وتنتشر بعض الأمراض الفتاكة مثلما حدث أثناء الشدة المستنصرية حيث مات عدد كبير من الناس، قدر بنحو نصف سكان القاهرة وحدها فانقلبت أموالهم للدولة لعدم وجود وريث لها إلى بيت المال.

وبالنسبة لأهل الذمة «اليهود والنصارى» فإن الثروات التى كان يخلفها أى منهم وليس له وارث، كان يقوم بأخذها كبار رجالاتهم «رجال الكنيس أو الكنيسة» وتوضع تحت تصرفهم.

وكان يتولى هذا الديوان رجل عدل، ومعه جماعة من الكتاب لضبط شئون المواريث وأحكام مقاديرها.

سابعاً: ديوان الثغور «الموانىء»^(٧)

كانت وظيفة هذا الديوان جباية المكوس «الضرائب» من الأقاليم الواقع بها الثغور، وكان لكل ثغر ناظر هو المسئول أمام الديوان الرئيسى «المركزى» بالقاهرة.

وكان بديوان الثغور عدة كتاب لجباية المكوس المقررة، ومنع أية محاولة لتهرب البضائع، وقد اهتم الفاطميون بديوان الثغور لجباية الرسوم المقررة على الواردات «الرسوم الجمركية» فى مختلف الموانىء المصرية التى تصل إليها التجارة الخارجية من شتى البلدان والأقطار، وكان بهذه الثغور «الموانىء» نقاط للتفتيش «دوائر جمركية» على التجار القادمين بتجاراتهم أطلق عليها اسم «الماصر» تجبى منها الضرائب المختلفة.

وكان المتبع عند دخول السفن والمراكب إلى الموانىء التى تجبى منها المكوس أن يقوم مباشر أو مشرف «ديوان الثغر» فيها بتعيين وفحص كل صنف، وما يتعلق به من الوزن والعدد، حسب ما يذكره الواصلون من التجار بأصنافه وأسمائه ليكتب أمام كل صنف قيمة المكس المطلوب.

وكان القائمون على تفتيش المراكب بالموانىء يهتمون بصورة أكبر بتفتيش السفن غير الإسلامية. وكانت المكوس تجبى من التجار مرة واحدة عن السنة حتى لو تكرر قدومهم بعد رجوعهم إلى بلادهم عدة مرات خلال العام وإذا مروا بأكثر من المال الذى دفعوا عن المكس أول مرة فتؤخذ منهم المكوس على الزيادة وحدها.

ثامناً: ديوان الصعيد الأعلى والأدنى^(٨)

اختص هذا الديوان بشئون زمام الصعيد وعددها سبعة وهي: الجيزة، والأطفيحية، والبوصيرية، والفيومية، والبهنساوية،

نظم الإدارة في مصر منذ الفتح الإسلامي حتى نهاية العصر المملوكي

(الحلقة التاسعة)

للأموال من ضرائب وجمارك وغيرها، وما يقوم به الجهاز المركزي للمحاسبات من متابعة ومراجعة للمنصرف لهذه الموارد المالية وفيما يلي عرض لهذين النوعين من الدواوين:

أولاً: دواوين النفقات:

لقد اختلف أنواع الصرف والنفقات عند الفاطميين، مما أدى إلى إنشاء العديد من الدواوين التي تولت تنظيم عمليات الصرف والانفاق على الأوجه المختلفة، وقد تمثلت هذه الدواوين فيما يلي:

١- ديوان الرواتب^(١)

كان هذا الديوان من الدواوين المهمة في الدولة الفاطمية، لأنه كان مقيد به أسماء كل مرتزق في الدولة، وقد اختلف بالنظر في الأرزاق والجريات، فكان يسجل فيه أسماء كل موظفي الدولة، وتحديد رواتبهم الشهرية، سواء كانت نقداً أو عيناً كالقمح أو الشعير أو الذرة، هذا بخلاف ما كان يصرف لهم من أعطيات وهدايا ومنح في المناسبات والاحتفالات المختلفة.

وكان العمل في هذا الديوان يسير وفق نظام دقيق، يتميز بالكفاءة الإدارية العالية، حيث كانت ترد إليه التصنيفات الخاصة بكل عمل فيتعرف من خلالها على من هو مستمر، ومباشرة من استجد، وموت من مات ليوجب استحقاقه على نظام سليم دون أخطاء.

وكان يتولى إدارة هذا الديوان موظف كبير يعرف (بالكاتب الأصيل) وكان يعاونه عدد من المبيضين (ومفردها مبيض)، وهو كاتب مهمته تبيض ونسخ السجلات والمراسم الخاصة بديوان الرواتب. وعدد من المعينين (ومفردها المعين)، وهو كاتب يكون بين يدي صاحب ديوان الرواتب لمساعدته في عمله، وليست عليه



دكتور/ إبراهيم إبراهيم عامر
استاذ الآثار والفنون والحضارة الإسلامية
والمتاحف والإرشاد السياحي والمتحف
وخبير باليونيسكو

لقد تناولنا في الحلقة السابقة الحديث عن دواوين الموارد والمصادر المالية للدولة الفاطمية، وأوضحنا كيف اهتم الفاطميون بها كونها مصادر رئيسية للاقتصاد، تنفق منها على تجهيز الجيوش، ودفع الرواتب، وتشديد المباني والخدمات والمنافع العامة من مد للجسور وشق الترع.. وغيرها من الأعمال التي تعود بالنفع على العباد والحيوان.. ووضعت لذلك قواعد وضوابط تسهل تسيير جمع الأموال المتنوعة ومراقبتها منعاً لتلاعب القائمين على جمعها.

وسوف نتناول في هذه الحلقة الحديث عن دواوين النفقات وكذلك دواوين المراقبة والمراجعة، لكي نقف على الأحوال والظروف الاقتصادية في دولة الفاطميين، وكيف كانت دقة العمل في هذه

الدواوين، وكيف أن بعض هذه الدواوين (كديوان المتجر السعيد) كان بمثابة سلة خبز، بل طوق نجاة للظروف الطارئة التي تمر بها البلاد في بعض الأحيان.

لقد كانت أوجه الانفاق في الدولة الفاطمية كما سبق ذكره تشمل أنواعاً مختلفة أهمها: رواتب موظفي الدولة وأصحاب الدواوين، وموظفي القصور الفاطمية، ورواتب أفراد الجيش والأسطول، ونفقات قافلة الحج، ونفقات المواسم والأعياد، بالإضافة إلى النفقات الخاصة بمرافق الدولة العامة.. وغيرها من الأمور التي كانت تضطلع بها الخزانة الفاطمية في ذلك الوقت.

مما استدعى ضرورة إنشاء عدد من الدواوين التي تنظم الدخول المختلفة والمنصرف منها، وليس ذلك وحسب بل تم إنشاء عدد آخر من الدواوين التي كانت مهمتها مراقبة ومراجعة هذه الموارد والنفقات للوقوف على أحوالها ومعالجة ما قد يصيبها من إعوجاج، مثل ديوان النظر وديوان التحقيق وديوان المجلس. وهذا يشبه في يومنا هذا ما تقوم به وزارة المالية من جمع

ومجلس البناء والمروة وهو مجلس يصغر ويكبر حسب

رغبة الخلفاء فى البناء أو الاكتفاء بيسيره، ويجرى فيه **محاسبة النزاع (المساحين)** والمهندسين وباعة الجص والآجر (الطوب الأحمر)... وغير ذلك من مستلزمات البناء، والمذهبين الذين كانوا يقومون بأعمال التذهيب والتصوير والمرخمين وسائر الصناعات، **ومجلس الحوادث** ويشرف على توفير النفقات فى الحوادث الطارئة. وكان يشترط فى متولى هذا الديوان، أن يكون عارفاً بأنواع الحساب والمكاييل والأسعار والأوزان، بالإضافة إلى درايته بالرسوم (القرارات) والأنظمة فى الدولة، وكان يعاونه عدد من الموظفين يقومون بإنشاء وتحرير ونسخ الكتب والاحتفاظ بها.

٣- ديوان المتجر السعيد:

كان السبب فى إنشاء هذا الديوان، أن الدولة الفاطمية فكرت فى تخصيص مبلغ قدره (مائة ألف دينار) من ميزانيتها كل عام ليكون متجراً (مخزناً إحتياطياً)، حتى إذا نفذت الأقوات من الأسواق بسبب احتكار بعض التجار الكبار لها (تجار الجملة كما هو عليه الحال اليوم) أو لأسباب أخرى كانخفاض النيل (الذى كان كثير الحدوث)، أو انتشار الأوبئة (التي كانت فتاكة فى ذلك الوقت)، والتي تؤثر تأثيراً سيئاً على إنتاجية المحاصيل أو اختفائها بغية بيعها بعد ذلك بأسعار مرتفعة استغلالاً لهذه الأزمات الطارئة، وما تشهده من اضطراب فى الأسعار ونقص لبعض الأغذية الضرورية.

أخرجت ما فى مخازن هذا الديوان من الغلة (الحنطة والشعير والذرة) التي كان يشتريها عند الحصاد فى كل عام، فتأخذ فى بيعها للناس بأسعار معتدلة، أى انها اتخذت من قصة سيدنا يوسف درساً.

وظل يعمل بهذا النظام حتى تولى الوزارة (أبو محمد اليازورى) سنة ٤٤٢ هـ / ١٠٥٠م زمن خلافة المستنصر بالله، الذى غير اختصاص هذا الديوان تغييراً كبيراً، حيث رأى أن الغلة (الحنطة والشعير) ببقائها فى المخازن قد يضر ذلك بها ضرراً بالغاً خاصة إذا لم تحدث أوبئة ومجاعات وانخفض السعر العام، فيخشى من بيعها بالخسارة فتترك بالمخازن، فتعرض للتلف فاقترح فى عام ٤٤٤ هـ / ١٠٥٢م إقامة متجر لا يقع منه ضرر ولا يؤدي إلى فساد ما قد يخزن فيه أو يخشى انخفاض ثمنه مثل الخشب والحديد والرصاص والصابون والعسل... وغير ذلك، فاستحسن الخليفة المستنصر هذا رأى وأذن له فى إجراء هذه التعديلات.

فكانت هذه الأنواع والأصناف تأتي إلى مصر محمولة على السفن ويقوم بشرائها (ديوان المتجر) لاستخدامها فى صناعة ما تحتاج إليه البلاد من السفن والسلاح بسعر ثابت، على أن يخصم من هؤلاء التجار الذين يبيعون للمتجر ما قيمته (١٠٪) من قيمة بضائعهم لحساب المتجر، الذى يتولى بيع ما قام بشرائه إلى الناس بربح يسير، ولكن إذا دعت حاجة البلاد إلى استخدام هذه الخامات فى صناعة السفن أو غير ذلك مما يحافظ على سلامة وأمن وقوة البلاد واستقرارها توقف عن البيع للناس.

مسئولية فى عمله إلا اذا كتب شيئاً فى دفاتر الديوان فيصبح ما كتبه شاهداً عليه وبذلك تجوز محاسبته، وكان عدد هؤلاء المبيضين والمعينين نحو عشرة أفراد.

وكان يسجل فى هذا الديوان فى دفاتر مخصوصة - عن طريق رئيس الديوان ومساعديه - أسماء موظفى الدولة بداية من الوزير باعتباره على قمة الجهاز الإدارى، إلى من هو دونه من الموظفين حتى يستوفى أصحاب الوظائف الديوانية.. أو غيرها بما فى ذلك من يعملون فى قصر الخليفة.

فقد كان هؤلاء جميعاً مدونين فى دفاتر الديوان الذى يقوم بأثبات الرواتب الخاصة بجميع موظفى الدولة، فى كشوف مخصوصة لهذا الغرض يطلق عليها (إستيمار أو إستمارة) يتم اعدادها فى نهاية شهر ذى الحجة من كل عام ويفهم من ذلك أن السنة المالية - كما يقال اليوم - عند الفاطميين كانت تبدأ مع بداية شهر صفر.

حيث كان يجتمع كتاب ديوان الرواتب عند متوليه وتحمل العروض (الكشوف) إليه، فإذا تحررت نسخة بيضت، بعد أن يستدعى من المجلس «أوراقاً» بأسماء من يقبضون الرواتب، من موظفى الوجهين القبلى والبحرى عينا وغلة.

٢- ديوان النفقات^(٢):

كان اختصاص هذا الديوان هو الإشراف على احتياجات القصور الفاطمية، وما يلزمها من طعام وشراب وترميم وإصلاح، بالإضافة إلى أبواب النفقات الأخرى، كالانفاق على الجيش والأسطول وقوافل الحج ومواكب ومواكب الخليفة. من ذلك أن الخلفاء الفاطميون اعتادوا الانفاق الكثير فى المواسم والأعياد وعلى المواكب الخاصة بهم، والتي كانت تتميز بالآبهة والفخامة، حيث إنهم كانوا ينفقون فقط على الرجال المشتركين فى هذه المواكب حوالى (٣٠٠٠) ثلاثون ألف درهم، عدا نفقات الجنود والخيول والجمال والأطعمة وغيرها.

هذا بالإضافة إلى العطايا والمنح التي كانت تعطى للمشعراء والأدباء، والنفقة على إصلاح المرافق العامة كالجسور وشق الترع وتعبيد الطرق، وتأمين البريد والإشراف على إنشاء المساجد التي اهتم بها اهتماماً بالغاً - حتى أنه بلغت نفقة اتمام بناء جامع الحاكم بأمر الله حوالى أربعين ألف دينار، ونفقة بناء جامع الأقمر مائتى ألف دينار وهى مبالغ كبيرة آنذاك - وغير ذلك مما كانت الحكومة الفاطمية تضطلع بأعباء نفقاته.

وكان بهذا الديوان عدة مجالس (لجان كما نقول اليوم) متخصصة لكل منها أنشطة متعددة يتولى **العناية بها، وهذه المجالس هي: مجلس الجارى** ويختص بدفع رواتب الحاشية، **ومجلس الانزال** الذى يقوم بمحاسبة التجار الذين يوردون لقصر الخليفة ما يحتاج إليه من الخبز واللحم والحيوان والحلوى والفاكهة.. وغير ذلك من صنوف الاقامات والانزال، **ومجلس الكراع** ومهمته العناية بالاسطبلات وما فيها من الخيل والبغال والحمير والابل.. وغيرها مما يختلف من الوحش والطير وأرزاق العاملين فيه.



٤ - ديوان أم المستنصر:

وهو من الدواوين التي لم تذكر عنها المصادر الفاطمية التي بين أيدينا الكثير، ويبدو أن السبب في إنشاء هذا الديوان هو غرض معين، ثم زال بزوال الغرض الذي أنشئ من أجله. وكان ظهور ديوان أم المستنصر في عهد ابنها المستنصر بالله (٤٢٧ - ٤٨٧ هـ / ١٠٣٥ - ١٠٩٤ م)، وتولى إدارته أبو سعد سهل بن هارون التستري.

والسبب في اختيار هذا الرجل بالذات ليكون رئيساً لهذا الديوان أن أم المستنصر بالله كانت من قبل أمه (أى من طرفها)، وإن أبيه الخليفة الظاهر لا عزاز بين الله تحظاها (أى أخذها محظية له)، فولدت منه المستنصر.

وكانت هذه الجارية بعد أن صارت أم الخليفة تدين بالود والولاء لأبي سعد فجعلته على ديوانها الخاص، وفتحت له السبيل للسيطرة على الدولة كلها فيما بعد، إذ تولى الوزارة المستنصر عام (٤٣٩ هـ) قبل أن يتولاها اليازورى سالف الذكر.

وهذا إن دل على شئ أنما يدل على مدى سطوة نفوذ بعض النساء وتدخلهن في شئون الدولة، كما تفعل بعض النساء من زوجات الحكام وبناتهم وأمهاتهم في عالمنا العربى اليوم.

٥ - ديوان الأشراف:

كان الأشراف في مصر في العصر الفاطمى يتمتعون برعاية الخلفاء الفاطميين منذ وطأت أقدامهم مصر، فقد كانوا على رأس الوفد الذى خرج لاستقبال جوهر الصقلى بالأعلام عام (٣٥٨ هـ / ٩٦٨ م)، وعندما جاء المعز لدين الله لمصر، واستقر في مدينة القاهرة عام (٣٦٢ هـ / ٩٧٣ م) وسمح للناس بالدخول إلى مجلسه للسلام عليه وتهنئته أنن بدخول الأشراف أولاً، وأن يدخل بعدهم سائر الخلق.

ومما يجدر ذكره أن هؤلاء الأشراف كانوا فريقين، الأول: الأشراف الأقارب وهم ينتسبون إلى الفرع الفاطمى، وكان يطلق عليهم (الأشراف الإسماعيليون). والفريق الثانى: هم الأشراف الذين كانوا ينتسبون إلى أبى طالب عم الرسول صلى الله عليه وسلم، وكانت لهم نقابة خاصة بهم تعرف بنقابة الطالبين.

وكانت إدارة هذه النقابة تسند لأحد شيوخ الأساتذة غير المحنكين^(١)، أو لأحد الأشراف المميزين أو أحد الشهود العدول، ويلاحظ أن الطالبين لم يكن لهم في العصر الفاطمى ديوان خاص بهم وكان لهم موظف كما ذكرنا وهو المسمى (بنقيب الطالبين)، وكان اختصاصه يتشابه إلى حد كبير مع اختصاصات (نقيب الأشراف أو زم الأقارب) من حيث النظر في مصالحهم والتأكد من أنسابهم وتدوين أسمائهم في سجلات منسوبة إلى أصولها (شجرة العيلة)، حتى لا يعطى فرصة لدخيل أو مدسوس ينخرط فيهم، بغية الحصول على الامتيازات الخاصة بهم، كالقيام بعبادتهم (زيارتهم) والمشى في جنازتهم والسعى الدائم فى سد حوائجهم، وحيطة زائدة فى تزواجهم من العامة.

أما الأشراف الأقارب (الإسماعيليون)، فقد خصصت لهم الدولة ديواناً يقوم على رعاية مصالحهم وشئونهم، جعلت على رأسه موظفاً كبيراً من الأساتذة المحنكين ويطلق عليه (نقيب الأشراف

بل ربما سعت إلى استرداد ما باعته للتجار للوفاء بحاجتها منه، وكان يعمل كشف لكل مركب وارد إلى الثغور (الموانئ)^(٢) يذكر فيه اسم المركب واسم المكان (بلد المنشأ) الذى جاء منه، وتاريخ وصوله واسم صاحبه والأصناف التى يحملها المركب، وعدد الواصلين فيه وأجناسهم وأسمائهم، وتاريخ البيع، وتوضيح الصنف والسعر، وهو ما تقوم به اليوم هيئة الموانئ ومصحة الجمارك.

وإذا اجتمع فى آخر النهار عدة أوراق لعدة مبتاعين من عدة مراكب اضيفت كل ورقة إلى مركبها وهكذا يعمل كل يوم، أى توضع أوراق كل مركب على حده فى ملف File واحد.

كما كان لهذا الديوان (كاتب) يكتب كل يوم جريدة (صحيفة) تشتمل على الابتاعيات والنفقات، وفائدة المتجر. ولم يكن فى مقدور أحد أفراد الشعب أن يشتري أى من هذه الواردات أو يبيعه.

كما توسع هذا الديوان فى بناء الأفران والحمامات والعقارات وكان يقوم بتأجيرها مقابل مبلغ من المال يتم الاتفاق عليه، ومن الجدير بالذكر أن الفاطميين أكثروا من بناء البيوت الشعبية التى بلغ عددها فى مدينة القاهرة وحدها ثمانى مائة بيت يؤجرونها للناس بايجار شهري، وهى أول حادثة من نوعها فى تاريخ مصر قبل الوقت الحاضر.

وكانت طريقة تحصيل إيجار هذه البيوت، مشاهرة - أى شهرياً - حسب السنة الهلالية - عن طريق موظف يختص بالإشراف على هذه البيوت (الرباع)^(٤) ولذلك كان يطلق عليه (متولى حماية الرباع السلطانية). وكان يقوم بتعيين هذا الموظف الوزير نفسه، وكان عليه أن يتعهد هذه الرباع (البيوت) بالطواف (المرور) عليها وتعيين حراس لحراستها وقبض أجرتها، وترميم ما لعله يحتاج إلى ترميم، ثم حمل المال الذى جمعه إلى بيت المال بعدما يصرف على مصالحتها.

وكانت المبالغ التى يتقاضاها ذلك الديوان تؤول إلى خزانة الدولة، على أنها من جملة الأموال السلطانية. وفي تلك يقول الرحالة ناصر خسرو الذى زار مصر فى العصر الفاطمى زمن خلافة المستنصر: «أن فى القاهرة ما لا يقل عن عشرين ألف وكان كلها ملك للسلطان وكثير منها يؤجر بعدة دنائير فى الشهر، وليس بينها ما تقل أجرته عن دينارين، بالإضافة إلى الحمامات والأبنية الأخرى الكثيرة، وكلها ملك للسلطان، ويؤجرونها للناس برغبتهم ثم يتقاضون الأجر، فلا يجبر شخص على شئ»^(٥).

وياليت الدولة سارت على ما كانت عليه أول الأمر عند إنشاء هذا الديوان، عندما كانت تقوم بشراء الأقوات والحبوب من غلة وشعير وقمح وتخزينها، لكان هذا الأمر حماها من المجاعة التى ضربت البلاد أواخر عهد المستنصر مما أضاع هيبتها ونفوذها، وكان ذلك بداية النهاية لسقوط الدولة الفاطمية.

أو كانت أخذت بالأميرين معاً: تخزين الحبوب والغلل والاتجار فى الأخشاب والحديد وغيرها، إذ أن فكرة الوزير اليازورى أن كانت ذات فائدة اقتصادية وتجارية إلا أنها لم تحقق الأمن الغذائى للبلاد فى ذات الوقت.

المستنصرية. وذلك في عهد الخليفة الأمر بأحكام الله، حيث اهتموا بنفقات الحجاز وخاصة نفقة الحرمين الشريفين. وقد ذكر عن المأمون البطائحي وزير الخليفة الأمر قوله: «ويحمل إلى الحرمين الشريفين من كل صنف، على ما فصل في التذاكر «الأوراق» على يد المندوبين. وقد ظلت الخطبة قائمة بعد ذلك زمن الخليفة الحافظ هناك والذي توفي عام «٥٤٤ هـ/١١٤٩ م».

ونظراً إلى إهتمام الفاطميين بالحجاز في الفترات التي كانت تابعة لهم، حيث كان ينازعهم في ذلك العباسيين كما سبق الإشارة إليه، فقد دعاهم ذلك إلى تخصيص ديوان يهتم بالشئون الخاصة به من حيث النفقات والعطايا وغير ذلك. وكان يتولى رئاسة هذا الديوان أحد كبار رجال الدولة.

ثانياً: دواوين المراقبة والمراجعة:

لم يفت الفاطميون أن يهتموا بإنشاء دواوين للمراقبة والمراجعة، تختص بالتحقيق والنظر في شئون الدواوين المالية، مما يحقق الكفاءة اللازمة لاستقرار العمل داخلها بطريقة منظمة وموفقة، وقد كانت دواوين المراقبة والمراجعة تتمثل في الدواوين الآتية:

١- ديوان المجلس:

كان ديوان المجلس هو الديوان الرئيسي بين الدواوين الإدارية للدولة الفاطمية، وكثيراً ما يقابلنا اسمه في المصادر التاريخية حتى أواخر «القرن ٥ هـ/١١ م»، وهذا الديوان كما يقول ابن الطوير^(٨): هو أصل الدواوين وفيه علوم الدولة بأجمعها، ويقال لمتوليه «صاحب ديوان المجلس»، ويشرف على إدارته المختلفة عدد من الكتاب لكل واحد منهم مجلس مفرد ويعاونه معين أو معينان. وصاحب هذا الديوان هو المتحدث في الإقطاعات، وأهم كتاب هذا الديوان هو «صاحب دفتر المجلس»، ويكون عادة من الأستاذين المحنكين، وتتولى إدارات هذا الديوان المختلفة الإشراف على الإنعامات والأعطيات ومنح الكسوات، وتسجيل ما يرد من التحف والهدايا من الملوك والأمراء، وضبط ما ينفق في الدولة من المهام، لمعرفة ما بين كل سنة وأخرى من التفاوت، ويتم تنزيل كل ذلك في «دفتر المجلس».

ويتسم الدور الفعال لديوان المجلس بالمرونة، حيث يشتمل على كل ما يتصل بالخليفة وتنظيم البلاط وتنظيم الأعياد والاحتفالات «وهو ما يعرف لنا اليوم بالعلاقات العامة وبروتوكول المراسم»، والنفقات الزائدة وتوزيع الإقطاعات، والسياسة العامة.... إلخ. ومن أهم مهام «ديوان المجلس» عمل «الإستيمار» أي إعداد الميزانية العامة للدولة، في نهاية شهر ذي الحجة من كل عام، وفيه أسماء المرتزقين بالدولة وأولهم «الوزير» ومن دونه إلى أن ينتهي بحصر كل موظفي الدولة، فإذا كمل العرض تسلمه القائم على هذا الديوان، فيقوم بعرضه على الخليفة ليوقع عليه «أي يعتمده»^(٩).

٢- ديوان التحقيق:

ارتبط هذا الديوان ارتباطاً وثيقاً بديوان المجلس، فقد كان يتفقدان في كثير من اختصاصاتهما، وهي مراجعة أعمال الدواوين

أو زم الأقبارب) وكان يلقب أحياناً بالأمير وكان يختص بالإشراف على شئونهم، وأن يكون حلقة الوصل بينهم وبين الخليفة، فيما يتعلق بشئون حياتهم الخاصة، والعامة ويحافظ على أنسابهم.

وكان يعاونه في مباشرة اختصاصاته اثنا عشر نقيباً، وكان متولى هذا الديوان يتقاضى راتباً شهرياً، قدره مائة دينار شهرياً، غير ما كان يحصل عليه من خلع وعطايا في المناسبات والأعياد.

٦- ديوان الحجاز:^(٧)

اهتم الفاطميون منذ قيام دولتهم بمصر بالحجاز اهتماماً كبيراً، وذلك من أجل بسط سلطتهم الدينية التي كانت تتمثل في إقامة الخطبة في مكة والمدينة، لأنهم كانوا يرون أن انضمام الحجاز وما فيه من الحرمين الشريفين لتبعية شريطة من شروط الخلافة، التي لا تكتمل عناصرها في نظر الكثيرين من أبناء العالم الإسلامي ما لم تؤيدها خطبة الحرمين الشريفين وتنطلق داعية لهم، كما أن تأمين الحجاز هو تأمين لمصر.

ومما يؤكد اهتمام الفاطميين المبكر بالحجاز، هو ما قام به المعز لدين الله عام (٣٦٥ هـ/٩٧٥ م) من إرسال عساكر وأحمال مال عدتها عشرون حملاً للحرمين، وعدة أحمال من المؤن والمتاع، واستمر عطاء الفاطميين فيما يخص الحجاز زائداً منذ ذلك الحين. ولذلك فقد أقيمت الخطبة للخليفة المعز لدين الله على منابر مكة والمدينة، وظلت كذلك حتى وفاته عام (٣٦٥ هـ/٩٧٥ م)، وفي عهد ابنه العزيز بالله ظلت الخطبة له على منابر مكة والمدينة حتى وفاته عام (٣٨٦ هـ/٩٩٦ م).

ومن قبيل اهتمام الخليفة العزيز بقافلة الحج المصرية أنه كان على رأس مودعيها بنفسه، حتى يطمئن على ما تحمله إلى الحجاز من كسوة الكعبة التي كان يتم صناعتها من قماش القباطي (وهي قماش من الكتان الأبيض كانت تشتهر بصناعته مصر منذ قبل دخول الإسلام إليها وكان يعرف باسمها القباطي أي المصري)، والصوف «الذي كان يعرف بالخز»، وذلك في كل عام، هذا بالإضافة إلى الطيب والغلل وعطاءات الأشراف المقيمين بمكة والمدينة وحرصاً من الخليفة العزيز على سلامة قافلة «بعثة» الحج كان يرسل في صحبة موكب الحج بعض الجنود لحمايتها، والتأكد من إقامة الدعوة له هناك.

واستمر الحال على ذات النحو في عهد الخليفة الحاكم بأمر الله بن العزيز حتى وفاته سنة «٤١١ هـ/١٠٢١ م»، فقد أقيمت الخطبة والدعوة له في الحرمين الشريفين، كما نقش اسمه على السكة «العملة» أيضاً، وأيضاً حدث ذلك في عهد الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله الذي توفي عام «٤٢٧ هـ/١٠٣٦ م»، وكذلك من بعده الخليفة المستنصر في النصف الأول من حكمه وقد توفي عام «٤٨٧ هـ/١٠٩٤ م».

ويبدو أن الاهتمام بالحجاز وسيطرتهم عليه قد عادت مرة أخرى بعد أن قضوا على نفوذ العباسيين، الذين سيطروا على الحجاز منذ النصف الثاني من عهد الخليفة المستنصر، بسبب الشدة التي تعرضت لها مصر والتي عرفت في التاريخ بالشدة



النظر الحافظي» نسبة إلى الخليفة الحافظ... وهكذا وفي الوقت الذي استبد فيه الوزراء بالحكم منذ زمن بدر الجمال في النصف الأخير من خلافة المستنصر، كانت الدواوين تنسب إلى الوزراء مثل «ديوان التحقيق الأفضل السعيد» نسبة إلى الأفضل شاهنشاه ابن بدر الجمالي.

الحواشي:

١- سمير عبدالله سليمان: الدواوين في مصر خلال العصر الفاطمي. طبعة سنة ٢٠٠٦م. ص ص ١١٨ - ١٢٥.

٢- نفس المرجع. ص ص ١٢٥ - ١٢٦.

٣- كانت هذه الموانئ أو الثغور في ذلك الوقت هي دمياط، وتينس، والاسكندرية، والقلم «السويس»، وعيذاب، وهي الموانئ التي كانت تصل إليها السفن التجارية من شتى البلاد المختلفة.

٤- الرباع: كانت البيوت والمساكن التي تملكها الدولة وتقوم بإيجارها وتحصيل ريعها يطلق عليها في السجلات الرسمية اسم «الرباع السلطانية» وقد ظل هذا الأمر سائداً في مصر حتى طوال العصر المملوكي والعثماني من بعده.

٥- سمير عبدالله سليمان: المرجع السابق ص ص ١٢٦ - ١٢٨.

٦- كان في العصر الفاطمي ما يعرف بالاساتذة المحنكون، وهما من أصحاب الأنس ومجالسة الخلفاء والمقربين إليهم، وكانوا يتميزون برجاحة الرأي والثقة، وقد سموا بذلك لأنهم كانوا يدورون «يلفون» عمائهم على أحناكهم، ومازالوا حتى اليوم يضرب بهم المثل لكل من هو سديد الرأي والخبرة ببواطن الأمور.

٧- سمير عبدالله سليمان: المرجع السابق ص ص ١٣١ - ١٣٤.

٨- ابن الطوير: نزعة المقلتين في أخبار الدولتين. طبعة شتوتجارت. سنة ١٩٧٤م. ص ٧٥.

٩- المخزومي: النهاج في علم خراج مصر. تحقيق كلود كاهن. طبعة القاهرة سنة ١٩٨٦م. ص ص ٦٨، ٩٨.

١٠- المقرئ: اتعاط الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء. طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. سنتي ١٩٦٧، ١٩٧٣. ص ص ٣، ٦٩.

١١- ابن الطوير: المصدر السابق. ص ص ٧٩ - ٨٠، ابن ميسر. أخبار مصر. طبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية. سنة ١٩٨١. ص ص ١١٩، ١٣٦ - ١٣٧، ١٥٣.

١٢- المقرئ: المواظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار. ج ١. ص ص ٨٢، ٩٩.

١٣- المقرئ: المصدر السابق، نفس الجزء ص ص ٨٤، ٣٩٩، أبو صالح الأرمي: تاريخ الكنائس والأديرة في القرن الثاني عشر الميلادي. أربعة أجزاء طبعة مصر. دير السريان. سنة ١٩٨٤م. ص ٥٤.

دكتور/ابراهيم ابراهيم عامر

الأخرى وتحقيق التوازن بين موارد الدولة ومصارفها، ولذلك كان هذان الديوانان يضافان في أحيان كثيرة أحدهما إلى الآخر، ويجمعان تحت إمرة شخص واحد^(١٠) كما حدث مع «أبي البركات يوحنا بن أبي الليث»، الذي تولى «ديوان المجلس» و«ديوان التحقيق» في زمن خلافة الخليفة الأمر بأحكام الله.

وكان هذا الديوان يمثل ما نعرفه اليوم «بالجهاز المركزي للمحاسبات»، لأنه كان يختص بمقابلة المصروفات والإيرادات الفعلية في مختلف الدواوين على المبالغ الرسمية الفعلية في سجلات الدولة.

وكان لا يتولاه سوى كاتب خبير يختص بمراجعة وتنظيم مصروفات الحكومة، وكان يسمى أو يعرف «بمتولى ديوان التحقيق».

٣- ديوان النظر:^(١١)

قال ابن الطوير عن ديوان النظر، أنه كان أجل الدواوين المالية وأيضاً من كان يتولى النظر عليه. فقد كان يطلق عليه أمير الدواوين وله العزل والاعتقال والولاية، وكان يختص بعرض الأوراق الخاصة بإدارته على الخليفة أو الوزير في أوقات معلومة. وكان من سلطته أن يحل أي يذهب إلى كل مكان يتعلق بدواوين الدولة، وجمع البيانات والإحصائيات المختلفة عن موظفي الدولة لمقارنتها وعرضها على الخليفة (أي كانت له اختصاصات الرقابة الإدارية وجهاز الإحصاء معاً مثلما نطلق اليوم) وهو الذي يندب المترسلين «المفتشين» لطلب الحساب والحث على طلب الأموال، ولا يعترض فيما يقصده أو يطلبه من أحد من الدولة.

ويلاحظ من خلال المصادر أن الدولة الفاطمية كانت تقوم بتولية هذا الديوان بالضمان، ونظام الديوان هذا هو نظام مالي غير شرعي أشبه ما يكون بنظام الالتزام، وكان بموجبيه يلتزم الضامن بأن يدفع مقدراً معيناً من المال عن كل جهة تضمنها ويكون ذلك مقدماً، فإذا زات الجهة التي في ضمانه أي جمع خراجها بمبلغ يفوق كثيراً ما دفعه عن الضامن فهذه الزيادة له، وإن نقصت فعليه.

وعلى العكس في تولية «ديوان التحقيق والمجلس» للذين كان يتولاهما في كثير من الأحيان أهل الذمة «أي غير المسلمين» فقد كان ديوان النظر لا يتولاه إلا المسلمون باستثناء «الأخرم بن أبي زكريا النصراني» الذي ولاه الخليفة الحافظ هذا الديوان ثم صرفه «أي خلعه» عند عام ٥٣٢ هـ/ ١١٣٧م وكان قد ولاه إياه سنة ٥٣٠ هـ/ ١١٣٦م^(١٢).

٤- الديوان الخاص:^(١٣)

وإلى جانب هذه الدواوين كان هناك ديوان آخر هو ديوان الخاص، وكانت مهمته الإشراف على نفقات الخليفة والقصور الخلافية، وكان يُجمع دائماً إلى ديوان المجلس فيقال «ديوانى المجلس والخاص السعديين» أو «ديوان الخاص والمجلس» وعادة ما كانت هذه الدواوين تنسب إلى الخليفة الحاضر في زمانه كأن يقال «الديوان الخاص الأمري» نسبة إلى الخليفة الأمر، أو «ديوان المجلس الفائزى» نسبة إلى الخليفة الفائز، أو «ديوان

نظم الإدارة فى مصر منذ الفتح الإسلامى حتى نهاية العصر المملوكى

(الحلقة العاشرة)

للدول الأجنبية تصدر منه.

أما اختصاصات ديوان الإنشاء والمكاتب فى العصر الفاطمى، فقد كان يختص بكتابة الرسائل والمكاتب المختلفة، وإعدادها فى صورة لائحة، وذلك وفق تقاليد خاصة وقواعد تحكم العمل فيه، تكاد تكون أصولاً ثابتة يتعارف عليها كتّاب هذا الديوان، ويتبعونها فى كتاباتهم **وذلك كما يلى:** (١)

أ- مراعاة الكاتب لبراعة الاستهلال (أى التقديم الجيد): ومعنى ذلك أن يأتى فى صدر المكاتب بما يدل على معناها، لأن الطريق إلى إصابة الهدف فى هذه المقدمات أن تكون مشتملة على ما بعدها من المقاصد والأغراض.

ب- كما كانت العادة فى الرسائل أن تبدأ بحمد الله أو السلام أو تعظيم المرسل إليه، مع مراعاة أن تكون الألفاظ سهلة وواضحة المعنى.

ج- كانت العادة أن يختم الكاتب الرسالة بلفظ المشيئة أى يكتب (إن شاء الله) عملاً بقول الله تعالى:

﴿وَلَا تَقُولْ لِّشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا ۚ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾

وكذلك تاريخ كتابتها باليوم والسنة.

إن كان صاحب ديوان الإنشاء يهتم أن تكون جميع الرسائل والوثائق والمكاتب التى تخرج من الديوان مؤرخة بيوم كتابتها. كما كان يطلب من الكتاب بالديوان، أن يميز (يأشّر) بخطه على الكتب والوثائق الصادرة عن الديوان، ليدل ذلك على أنه قد نظر فيها وراجعها وأصبح مسئولاً عن محتوياتها.

د- أما عن طى الرسائل، فكانت تطوى على شكل أنبوبة (رول)، ولا تضغط عند الطى حتى تكون فى صورة مقبولة ليس بها تكسيرا وتعرج.

هـ- وكانت الرسائل تختلف فى الحجم بحسب رتبة المرسل إليه، فقد كان لكل مرتبة حجم معين من الورق.



دكتور/ إبراهيم إبراهيم عامر
استاذ الآثار والفنون والحضارة الإسلامية
والتأليف والإرشاد السياحى والمتحف
وخبير باليونيسكو

إذا كنا قد تناولنا فى الحلقة السابقة الحديث عن دواوين النفقات والمراقبة والمراجعة فى الدولة الفاطمية، وكيف كانت هذه الدواوين تعمل بدقة وحزم، فإننا سوف نتناول فى هذه الحلقة الحديث عن أهم الدواوين الإدارية فى تلك الفترة ألا وهى ديوان الإنشاء والمكاتب وديوان البريد.

فقد اهتم الفاطميون بديوانى الإنشاء والمكاتب والبريد اهتماماً كبيراً، وذلك كونهما يقومان بمباشرة كثير من الاختصاصات والأعمال المختلفة. إذ كان ديوان الإنشاء والمكاتب يقوم بمهام تندرج تحت ما نسميه فى وقتنا الحاضر باسم (وزارة الخارجية، ووزارة الإعلام، ودار الوثائق والمحفوظات أو الأرشيف الرئيسى للدولة).

فى حين كان ديوان البريد، يقوم بالربط بين أفرع الإدارات فى الولايات والأقاليم وبين الإدارة المركزية بالعاصمة (القاهرة) من ناحية أخرى، هذا بالإضافة إلى كونه وسيلة من الوسائل السريعة التى يعتمد عليها اعتماداً كبيراً وقت الحرب والسلام معاً حيث كان يقوم بما نسميه اليوم جهاز المخابرات. وكان هذان الديوانين يتولاهما فى أغلب الأوقات موظف واحد نظراً لأهميتهما، وسوف نلقى الضوء فيما يلى على هذين الديوانين:

أولاً: ديوان الإنشاء والمكاتب:

يسمى هذا الديوان بديوان الرسائل أو ديوان الإنشاء والمكاتب، وإن كانت التسمية الأخيرة هى التى ظلت غالبية حتى نهاية العصر الفاطمى. وكان السبب فى هذه التسمية هى أن الأمور الخلافية والحكومية من المكاتب تبدأ منه، وكذلك التعيينات والوصايا والأوامر الإدارية، وتحرير المكاتب الرسمية الموجهة

وإن كان قد تولى هذا المنصب في بعض الأحيان بعض من النصارى واليهود مثلما حدث زمن الخليفة العزيز بالله. كما كان يشترط فيه أن يكون ملماً بفنون الكتابة، حافظاً للقرآن الكريم، والسير، وأخبار العرب القدماء وأيامهم، له معرفة عامة بعلوم اللغة في النحو والصرف والبلاغة. لأن هذا كله بمثابة الميزان الذي يضبط الكلام ويقوم خلل المعاني، فلا تخرج الألفاظ فجة سقيمة منحرفة، لأنه حال الخليفة الذي ينطق به ويده التي يكتب بها، إلى جانب إلمامه بالأحكام الشرعية.

وبالنسبة لمهام واختصاصات متولى ديوان الإنشاء والمكاتبات كانت تتمثل في: فض (فتح) الرقاع والمراسلات الخاصة بشئون الإدارة، وترتيبها لعرضها على الخليفة في مجلسه، وأخذ رأيه فيها ثم كتابة الردود والتوقيعات التي استقر الرأي عليها، مع إثبات تاريخ وصول الرسالة، وتاريخ الرد عليها في سجل خاص، حيث كان يتم كتابة مذكرة مختصرة مع أصول المكاتبات توضح تاريخ ورودها بالديوان ما تم بشأنها.

كما كان من مهام متولى ديوان الإنشاء والمكاتبات مراجعة كل ما يحرر من مكاتبات، للتأكد من عدم تورط أحد موظفيه في الزينج أو الزلل أو التحريف فيما كتب، حتى يكون ذهنهم حاضراً عند تحرير المكاتبات، وكذلك التأكد من صدور جواب كل كتاب يصل إلى ديوانه في يومه ولا يؤخر إلى غده، ويؤرخ في آخره بتاريخ ذلك اليوم حيث يقال (وكتب يوم وصول كتابك) وهو يوم كذا، لأن هذا يجعل للحاكم هبة كبيرة، ويدل على اطلاعه على تسيير أمور دولته.

وعن مكانة متولى ديوان الإنشاء والمكاتبات في العصر الفاطمي، فقد كانت له مكانة عالية، ورتبة سامية، دون غيره من موظفي الدواوين الأخرى.

فقد كان لا يمنع أو يحجب عن الخليفة متى أراد المثول بين يديه، وربما بات عنده الليالي ولا يستغنى عن مشورته، والافضاء إليه بأسراره. وكان الخليفة يثق فيه ثقة كبيرة دون غيره من الموظفين ولذا كان الخلفاء يخصصونه بخفايا أمورهم.

وهو بذلك يشبه رئيس الديوان في البلاط الملكي أو الأمير أو رئاسة الجمهورية في العصر الحديث الحالي، كما كان لصاحب ديوان الإنشاء والمكاتبات حاجب وفراشون يقومون في خدمته، ويحمل أدواته أستاذ من خواص الخليفة عند حضوره إلى مجلس الخلافة.

وكانت له مرتبة عظيمة للجلوس عليها بالمخاد (مفردها مخدة وهي الوسادة التي توضع عليها الخد) والمسند، وكان يلقب بكتاب الدست الشريف نسبة إلى دست الخليفة (وهو كرسي الحكم) لأنه كان يجلس بين يديه.

ونظراً للمكانة العالية التي كان يتمتع بها موظفوا هذا الديوان فقد كان العاملون بالدواوين الأخرى من الذين يقدرون أهمية العمل الحكومي ويعرفون مزاياه يرسلون أبناءهم إلى ديوان الإنشاء لتعلم فن الكتابة منذ الصغر على أيدي صاحب هذا الديوان ومعاونيه.

كما كان العلماء وكبار رجال الدولة في الامبراطورية الفاطمية

و- أما بالنسبة لنوع الورق الذي كان مستخدماً بديوان الرسائل في المكاتبات، فهو الورق الطلحي - نسبة إلى الطالح وهو شجر ينبت في الحجاز طيب الريح كان يصنع منه هذا النوع من الورق - الذي شاع استخدامه بمصر، وخاصة في زمن الخليفة الظاهر لاعزان دين الله.

ز- ثم يأتي في النهاية ختم الرسائل واعتمادها بتوقيع الخليفة الفاطمي، وكانت الطريقة المتبعة في ذلك هي أن يكتب بطرف الرسالة الأيمن (يعتمد ذلك إن شاء الله تعالى)، ثم تدخل الرسالة أو المكاتبة إلى الخليفة فيضع علامته عليها.

وكانت علامة الخلفاء الفاطميين كلهم عبارة (الحمد لله رب العالمين)، ولم تكن هذه العلامة تكتب على رأس المكاتبة أو المنشور بعد البسملة، وإنما كانت تكتب بعد السطر الأول من النص.

ثم تطوى الرسالة بالطريقة السالف ذكرها، والإصاق رأس الصحيفة على ما تنطوى عليه، ثم يختم على مكان اللصق بخاتم منقوش مغموس في مداد من الطين كان معداً لهذا الغرض وهو ما يعرف اليوم بإسم التشميع، حيث يستخدم الشمع الأحمر ويختم عليه بخاتم وهو ساخن.

وكان لهذه المكاتبات والرسائل سجل (دفتر) خاص، يحتفظ به في الديوان يسجل (يقيد) فيه المكاتبات التي يتم ختمها في الديوان، وهو ما يعرف اليوم في المصالح والمؤسسات الحكومية والخاصة باسم دفتر الصادر.

هذا وقد كان لدى الدولة الفاطمية بديوان الإنشاء والمكاتبات ما يشبه البروتوكولات والماراسم في يومنا هذا، حيث كان يوجد سجل تسجل فيه أسماء وألقاب جميع موظفي الدولة، وما يخص ملوك وسلطين وحكام الدول الأجنبية، وكان يتولى الكتابة والترجمة به كتاب و مترجمون لهم خبرة واسعة وكبيرة، ومعرفة جلية بكثير من اللغات الأجنبية كالأللاتينية والفارسية والأرمينية والهندية والصينية.. وغيرها من اللغات الحية. ويتم عرضها على الخليفة بعد تلخيصها، وهذا الأمر يضطلع في بعض مهامه واختصاصاته بمهام السفراء والسفارات والقناصل.

وإلى جانب ذلك كان يوجد ما يعرف اليوم بإسم الأرشيف، حيث كان يوجد فهرس منظم يتضمن ما يصدر عن الديوان وما يرد إليه من رسائل ومكاتبات، وكان يوضع ورق كل عمل متشابه على حدة بصورة منظمة، إذ كان لكل موضوع ملف خاص به، وكان الفهرس يتغير مع نهاية كل عام.

وكان يشترط فيمن يتولى رئاسة هذا الديوان^(٢) أن يكون بشوش الوجه، فصيح اللفظ، طلق اللسان، أصيلاً في قومه، رفيعاً في حسبه، وقوراً حليماً، يؤثر الجد على الهزل. وكان عليه تقوى الله في السر والعلن، ولزوم العفاف والصيانة فيما يتولاه للخليفة من أعمال. ولديه القدرة على مخالطة الحكام باتباع أمورهم وتنفيذ ما يوجهونه إليه من مطالب.

وكان صاحب هذا المنصب لا بد أن يكون مسلماً، لأن في عمله أحوج ما يكون إلى الإستشهاد بكلام الله في أثناء محاوراته وكتابات، وحتى لا يكون سبباً في زعزعة الملك وإنهيار الخلافة،

وكان هناك المبيض الذي يتولى تبييض الإنشاءات والسجلات وكان عليه أن يكون حسن الخط، وأيضاً الناسخ، ومهمته كتابة نسخ طبق الأصل للوثائق التي يتم صياغتها وتحريرها في ديوان الإنشاء، ثم الخازن الذي يتولى ترتيبها و إدراجها ضمن الأوراق المشابهة لها في موضوعها.

ثم يأتي أخيراً المفهرس، وهو الذي يقوم بعمل فهرس لجميع الإنشاءات الصادرة عن الديوان، بحيث يجمع ما في الديوان من كل نوع من الوثائق في ملف واحد عليها التاريخ الذي وردت أو صدرت عنه. وكانت رواتب هؤلاء الكتاب تتراوح بين عشرة دنانير إلى سبعة أو خمسة دنانير شهرياً.

ثانياً: ديوان البريد^(٤)

كلمة بريد إغريقية الأصل بمعنى المراسلات، أما المسلمون فقد أخذوها من المسافات التي قدرها بين كل بريد وبريد (أى محطة ومحطة) وهى اثنا عشر ميلاً، وقد قدره الفقهاء وعلماء المسالك والممالك بأنه أربعة فراسخ، والفرسخ ثلاثة أميال.

ديوان البريد كان من بين أهم الدواوين في العصر الفاطمي، كونه أحد الأجهزة الإدارية الرئيسية التي تخدم الدولة عن طريق ربط أجزائها المختلفة وممتلكاتها المترامية في الشام والحجاز وشمال إفريقيا وصقلية، فضلاً عما يقوم به أوقات الحروب كوسيلة من وسائل الاستطلاع والإنذار المبكر. ولذا كانت ولاية البريد في العصر الفاطمي ولاية خطيرة، يتولى القيام بها موظف يطلق عليه صاحب البريد.

وكان ديوان البريد في هذا العصر يتبع في إدارته ديوان الإنشاء والمكاتبات. الذي كان يقوم إلى جانب المكاتبات والإنشاء بكافة أمور البريد وكان صاحب ديوان الإنشاء هو الذي يقوم بتعيين صاحب ديوان البريد بأن يكتب له تقليد أى مرسوماً بذلك.

وكان صاحب هذا الديوان يشرف على جميع الكتب والرسائل المرسلة والقادمة من وإلى جميع النواحي ليصل كل كتاب إلى الموضع المرسوم أى الوجه له. ويعاونه في ذلك مجموعة من العمال والأعوان، مهمتهم حمل الرسائل في حقائب خاصة، تسمى (خرايط) - ومفردها (خريطة) وهى كيس مثل الحقيبة تغلق على ما فيها - لنقلها من مركز بريد إلى آخر، وكان يتم اختيار هؤلاء الموظفين من الرجال الأشداء ذوى الجلد المدربين على ركوب الخيل.

وقد كان لكل منهم ما ينفرد به في عمله، حيث كانت هناك مجموعة تقوم بالإشراف على محطات البريد المنتشرة على الطرق الخاصة بالبريد، ويقوم الواحد منهم بتحديد الوقت الذي وصلت فيه (الخرايط) أى الحقائب الخاصة بالبريد ويسجل ذلك في دفاتر خاصة تسمى اسكدار، وهى كلمة فارسية الأصل كانت تطلق على دفاتر البريد.

ومجموعة أخرى كانت تختص بحفظ طرق البريد واصلاحها وصيانتها وحفظها وحمايتها من اللصوص والعابثين، والنظر في أحوال مراكز البريد المنتشرة على طرق البريد، وصيانة مبانيها وتفقد خيولها.

سواء من داخل مصر أو خارجها يرسلون أولادهم إلى ديوان الإنشاء ليتعلموا فن الكتابة والمراسلات وفروع المعرفة الأخرى التي تلزم من يتصدى لهذا العمل.

وكان متولى ديوان الإنشاء يتقاضى راتباً شهرياً قدره مائة وخمسين ديناراً ذهبياً وهو مبلغ كبير في ذلك الوقت، هذا غير المنح والهدايا التي كان ينعم بها الخليفة عليه في المناسبات والمواسم والأعياد.

هذا وكان لصاحب الديوان مساعدين وهما موظفان كبيران يعرف أحدهما (بصاحب القلم الدقيق) والآخر (بصاحب القلم الجليل).

وكان صاحب القلم الدقيق مهمته تتمثل في التوقيع على المظالم أى التأشير على الرقاع التي تتعلق بأمور الدولة وتتحدث عن المظالم والشكاوى التي كانت ترفع ضد الموظفين بالدواوين وغيرهم، وهو ما نسميه اليوم بمكتب الشكاوى في الدواوين الملكية أو الجمهورية، وكان يكتب فيها عادة أسباب الشكوى والمتسبب فيها. وكان يراد بذلك رد الحق إلى صاحبه، وهذا العمل شبيهاً في عصرنا الحالي بنظام القضاء الإداري ومجلس الدولة، وإن كان ليس عملاً قضائياً خالصاً، بل هو بمثابة قضاء إستثنائي.

كما كان يقوم صاحب القلم الدقيق بالجلوس مع الخليفة في خلوته يدارسه كتاب الله، ويتلو عليه سير الأنبياء والخلفاء وعظماء الرجال، ويحدثه عن مكارم الأخلاق، ويعلمه تجويد الخط.

وكان له وضع خاص في الديوان بحيث لا يدخل عليه أحد إلا بعد الاستئذان ولذا كان له فراش أو خادم لتقديم المظالم إليه للتوقيع عليها بما يقتضيه الحال وكان راتبه مائة دينار شهرياً سوى العطايا الأخرى.

أما بالنسبة لصاحب القلم الجليل: فهو يلى صاحب القلم الدقيق في المرتبة، ومهمته تسلم رقاع المظالم من صاحب القلم الدقيق وعرضها على الخليفة، ولذا كانت وظيفته تعرف بالخدمة الصغرى. وكان يتقاضى راتباً شهرياً ثلاثين ديناراً.

وكان يأتى بعد ذلك في المرتبة الثالثة الموظفون والكتاب^(٣) الذين كانوا يعاونون صاحب الديوان في أداء أعمال الديوان، وكان يشترط فيهم أن يكونوا من ذوى الكفاءة العالية في فنون الكتابة، وكذلك شديدي في الذكاء خبراء بالخطوط الغريبة، ولهم مقدرة على تلخيص الخطابات وتقليل الألفاظ، وإسقاط حشو الكلام بحيث لا يغير المعنى.

وكان يشترط في هؤلاء الموظفون أن يكونوا معتدلي القامة مليح الزى. وكان يطلق على هؤلاء الموظفون كتاب الدرج (وهو الورق المستطيل المركب من عدة أوصال) وكان على كل كاتب أن يجيد عمل معين من أعمال الديوان، فمثلاً كان هناك كاتب مهمته صياغة العهود وتقاليده الولاة والأحداث التي تتلى على المنابر ورؤوس الأشهاد. وهناك آخر يختص بمكاتبة الملوك والسلطين والأمراء، **وكان يوجد بعض الكتاب الآخرين مثل:** المتصفح، ومهمته مراجعة ما يكتب في الديوان للتأكد من خلوه وسلامته من الأخطاء.

يطلق إلا من مسجد التبر، الذي كان يقع خارج مدينة القاهرة ما يلي الخندق الذي أمر بعمله القائد جوهر الصقلي سنة (٣٦٠هـ/٩٧٠م)، والذي صار موضعه فيما بعد من جملة البساتين التي كانت موجودة في العصر الفاطمي وهو مسجد بني في العصر العباسي سنة (١٤٥هـ/٧٤٢م)، وكان موضعه قريباً من منطقة المطرية الحالية بمدينة القاهرة، ولا يزال موضعه إلى اليوم مشغولاً بزاوية تعرف باسم زاوية الشيخ التبري. وكان يعود إليه الحمام الزاجل القادم من تلك الجهة.

وإذا نظرنا إلى الوسائل التي كانت مستخدمة لنقل البريد في العصر الفاطمي نجد أنها كانت تتمثل في الخيول والبغال والحمام الزاجل الذي كان يسمى بحمام البطائق، وذلك نظراً لما كان يحمله من بطاقات البريد في أجنحته.

وكان الاهتمام بالحمام الزاجل مرجعه إلى سرعته في نقل البريد، إذ كان يقطع نفس المسافة التي يقطعها الخيل والبغال في ثلث الوقت الذي يتطلبه لتوصيل بريده. وكان يعمل لهذه الحمامات علامات خاصة توضع في أرجلها.

وكانت لا تنطلق إلى الجهة المراد الذهاب إليها، إلا في جو مستقر، فلا يسمح لها بالطيران في الجو الممطر، ولا قبل أن تتغذى غذاءً كافياً.

وزيادة في الحيلة كانت الرسائل التي تخرج من ديوان البريد لتوصيلها تكتب من صورتين، وترسلان مع حمامتين، تطلق إحداهما بعد ساعتين من اطلاق الأولى، حتى إذا ضلت إحداهما أو قتلت وصلت الأخرى.

وقد أزهدها الديوان ازدهاراً كبيراً في العصر الفاطمي مما فتح الطريق لتطوره وارتفاع شأنه في العصرين الأيوبي والملوكي (٥٦٧-٩٢٣هـ/١١٧١-١٥١٧م).

الهوامش

- ١- سمير عبد الله سليمان: الدواوين في مصر خلال العصر الفاطمي: طبعة سنة - ٢٠٠٦م. ص ١٥١-١٥٤.
- ٢- أيمن فؤاد سيد: الدولة الفاطمية في مصر. طبعة سنة ٢٠٠٠. ص ٣٥٦. سمير عبد الله سليمان: المرجع السابق. ص ١٥٥-١٥٦.
- ٣- أيمن فؤاد السيد: المرجع السابق. ص ٢٥٦-٢٥٩.
- ٤- سمير عبد الله سليمان: المرجع السابق. ص ١٦٤ وما بعدها، ص ١٧٧.
- ٥- حسن إبراهيم حسن: تاريخ الدولة الفاطمية. طبعة سنة - ١٩٨١م. ص ٢٩٥، القلقشندي: صبح الأعشى في صناعة الإنشاء. ج ١٤ ص ٣٩٠-٣٩١.

وفى تلك الفترة قسمت طرق البريد إلى مراحل بوضع العلامات الحجرية بها، وعلى رأس كل مرحلة كانت توجد محطة بريد، وكانت هذه المحطات أو المراحل تسمى السكك.

أما عن طرق البريد التي كانت مسلوكة في ذلك العصر فكانت تتمثل في:

أ- طريق يتجه جنوباً من القاهرة إلى قوص (بمحافظة قنا اليوم)، ثم إلى أسوان وما يليها من بلاد النوبة، وعيذاب وهي ميناء على البحر الأحمر وما يليها من سواكن التي كانت بلداً مشهوراً على البحر بالقرب من عيذاب وكانت مرفأً تصل إليه السفن القادمة من جدة والعكس.

ب- طريق آخر يسلك الوجه البحري، فيصل إلى الإسكندرية، التي كانت ميناء هام ورئيسي في ذلك الوقت يربط مصر بشمال إفريقيا وبلاد الأندلس وأوروبا.

ج- وطريق ثالث كان يتجه أيضاً عبر الوجه البحري حتى يصل إلى غزة، ومنها إلى البلاد الشامية وشرق العالم الإسلامي.

وكانت مواعيد سفر البريد يتم الإعلان عنها بواسطة (النادين) على أبواب المساجد وفي الأسواق والطرق المؤدية إلى المحلات العامة ودور الحكومة. فقد كان البريد على الرغم من كونه مصلحة من مصالح الدولة الخاصة، إلا أن الناس كان لهم الحق في استعماله، - كما يحدث اليوم - وذلك بإرسال المكاتبات (الخطابات والمراسلات) الخاصة بهم نظير دفع أجرة معينة لهذا الغرض، وهو بديل عما هو معروف اليوم بطابع البوسطة (طابع البريد).

وكان عمال البريد في العصر الفاطمي يميزون عن غيرهم من موظفي الدواوين الأخرى بوضعهم علامة، إذ كانوا يعلقون قطعة من الفضة أو النحاس في حجم الكف على أكتافهم، يكتب على أحد وجهيها البسمة، وعلى الآخر:

﴿إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً﴾

ويضاف إلى هذه الكتابات ألقاب الخليفة.

وكان في العصر الفاطمي إلى جانب الطريق البري، يوجد البريد الطائر المتمثل في الحمام الزاجل^(٥) الذي يحمل الرسائل بسرعة بين الخليفة وعماله في مختلف أنحاء الدولة الفاطمية في أيام السلم أو الحرب.

وقد جرت العادة أنه إذا أريد إطلاق الحمام الزاجل إلى الإسكندرية مثلاً فإنه لا يطلق إلا من الموضع الذي كان معرف قديماً باسم منية عقبة (وهي ميت عقبة بمحافظة الجيزة الآن) وكان إليها يعود.

أما إذا أريد إطلاقه إلى منطقة الشرقية والبلاد الشامية فإنه لا
